

محضر الجلسة التاسعة بعد المائة

التاريخ: الأربعاء 9 ذو القعدة 1438 (2 غشت 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والمستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ثلاث ساعات وست دقائق، إبتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، تفعيلًا للفصل 148 من الدستور.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

تطبيقًا لأحكام الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، وعلى إثر إيداع السيد رئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير السنوي لهذا المجلس برسم سنة 2015، وبعد تقديمه لعرض حول أعمال المحاكم المالية خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الثلاثاء 4 يوليوز 2017؛

وعملًا بأحكام المادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن "تجري المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه وبين الحكومة"، يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة هذا العرض، تفعيلًا لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 24 يوليوز 2017؛

وبناء على الترتيب المتفق عليه مع السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات بالمجلس.

وعليه، فإن مناقشنا سنتصب على القطاعات الحكومية التي حددها مكتب المجلس باتفاق مع السيدات والسادة أعضاء ندوة الرؤساء والمعنية بمضامين العرض المشار إليه آنفاً وبالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015، وذلك في المحاور التالية بالتتابع:

أولاً، وزارة الداخلية في المحاور التالية:

- المراكز الجهوية للاستثمار؛

- صندوق التجهيز الجماعي؛

- المالية العامة المحلية.

ثانياً، وزارة الصحة في محورين اثنين:

- الخدمات الصحية وتدير المراكز الاستشفائية؛

- المحور الثاني، المخزون الاحتياطي للمنتجات الصحية (الأدوية والدم).

علماً بأن السيد وزير الصحة دفع بأن محور تدبير المجازر لا يندرج ضمن اختصاص الوزارة، وقد تم إخبار جميع الفرق والمجموعات بذلك.

ثالثاً، وزراء الاقتصاد والمالية في المحاور التالية:

أولاً، حصيلة تنفيذ قوانين المالية برسم سنوات 2013 و2014 و2016 ولا سيما فيما يتعلق بـ:

- تطور المداخيل والنفقات؛

- عجز الميزانية؛

- الحسابات الخصوصية للخزينة؛

- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛

- الدين العمومي.

ثانياً، قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بالمغرب.

ثالثاً، تعبئة الملك الخاص للدولة من أجل الاستثمار.

رابعاً، أنظمة التقاعد.

القطاع الرابع هو وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في ثلاثة محاور تحديداً:

أولاً، صندوق الخدمات الأساسية للمواصلات؛

ثانياً، مجموعة بريد المغرب؛

ثالثاً، مكتب معارض الدار البيضاء.

القطاع الخامس هو وزارة العدل في محورين:

الأول، برامج الاستثمار بوزارة العدل والحريات؛

ثانياً، الأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي وزارة العدل.

القطاع السادس، وزارة السياحة فيما يتعلق بالشركة المغربية للهندسة السياحية.

سابعاً، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، بالنسبة للمحورين التاليين:

- المنظومة التربوية الوطنية وبصفة خاصة المذكرة الاستعجالية المتعلقة

بتدبير العتاد الديداكتيكي على مستوى الأكاديميات الجهوية والمؤسسات التربوية؛

- ثانياً، المذكرة الاستعجالية تتناول ظروف الدخول المدرسي لموسم 2016-2017.

المحور الثاني اللي كيم وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم

العالي، هو التكوين المهني وتدبير الكليات متعددة الاختصاصات.

القطاع الأخير في برنامج هذه الجلسة يهم وزارة الفلاحة والصيد البحري

بخصوص تنفيذ قوانين المالية خاصة ميزانيتي 2014-2016. وفي تقدير الفريق، الفريق الاستقلالي، فإن التقرير نجح فيه إلى حد كبير في الوقوف عند أهم الاختلالات المطروحة في هذا الصدد والتي تبقى أبرزها على الإطلاق عدم دقة الأرقام والمعطيات المعلنة أو المقدرة، وهو أمر في تقديرنا ينطوي على مخاطر كبيرة من شأنها أن تزيد من فقدان الشعب للمزيد من الثقة في مختلف المؤسسات الحكومية، وهي ملاحظة سبق أن نبه إليها الفريق إبان مناقشة مشاريع قوانين المالية، وطالبنا بضرورة مراجعة المنهجية المعتمدة في تعامل الحكومة مع الأرقام، إذ في الوقت الذي تعمد الحكومة مثلا إلى تقديم وإبراز أرقام الاستثمار العمومية وليس فقط استثمارات الخزينة، فإنها بالمقابل لا تقدم الأرقام الحقيقية للمديونية العمومية وتقتصر فقط على جزء بسيط منها مرتبط بمديونية الخزينة، وهو الأمر الذي يدفعنا لنتساءل:

أين نحن من مبدأ الصدقية والحق في الولوج إلى المعلومة؟ ذلك أن المعطيات التي يوفرها التقرير تشير إلى أن الدين العمومي وصل إلى مداه الأقصى، بتجاوزه عتبة 64% من الناتج الداخلي الخام، وأن المعطيات الرسمية للحكومة في احتساب الدين العمومي لا تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الديون المستحقة على الدولة لفائدة المقاولات برسم دين الضريبة على القيمة المضافة والدين المترتب على فائض الأداءات برسم الضريبة على الشركات، وهو طرح نثمه ونزيد عليه بالقول أن هناك أيضا مؤشرات أخرى أغفلها التقرير لا تحتسبها الحكومة عند تقديمها وعرضها الأرقام الخاصة بالدين العمومي، نذكر منها:

- متأخرات أداء الخزينة والمؤسسات العمومية؛
- الديون المضمونة وغير المضمونة من طرف الدولة لفائدة المؤسسات العمومية؛
- الديون الخاصة بالجماعات الترابية؛
- رصيد الودائع لدى الخزينة العامة بما فيها الودائع الخارجية؛
- الديون العالقة في ذمة الدولة نتيجة للأحكام صادرة ضد الدولة وغير المنفذة لحد الآن.
- موجز القول أن الحكومة تخفي الأرقام الحقيقية للعجز والمديونية والاقتصاد الوطني، والمثير للاستغراب هو أن تنفيذ ميزانية 2014 وميزانية 2016 كشفت عن حصيلة سلبية في مختلف المجالات بالرغم من المحيط الإيجابي الموسوم بتوفير تحفيزات عديدة لتنشيط الاقتصاد الوطني من بينها:
- انخفاض أسعار البترول؛
- الحجم غير المسبوق في الإعانات الخارجية؛
- تحسن السيولة والموجودات الخارجية؛
- الانتعاش السلبي للتجارة الدولية والتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي

والتمية القروية والمياه والغابات، في ما يخص صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

هذا هو البرنامج. وستخصص لهذه المناقشة - كما جرى الاتفاق على ذلك - مدة زمنية إجمالية قدرها 172 دقيقة كحد أقصى، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، بحصة 86 دقيقة لكل منهما.

وقبل الشروع في ذلك، أود أن أذكر بأنه طبعاً لمكونات المجلس والحكومة معاً كامل الحرية في استعمال الحصص الزمنية المخصصة لها وتوزيعها حسب رغبتها بين المناقشة والتعقيب.

واستأذنكم الآن لأفتح باب المناقشة، وأول متدخل في هذه الجلسة هو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم، تفضل السيد المستشار في حدود 16 دقيقة.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوخ:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، للمساهمة في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر، وذلك تفعيلاً لمقتضيات الفقرة 5 من الفصل 148 من الدستور.

كما تتوجه بالشكر في البداية والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية الذين يطلعون بدور هام ومركزي في الحفاظ على المال العام وفي تحسين تدبير الشؤون المالية والإدارية للهيئات والمنظمات العمومية الوطنية والتربوية وتدعيم دولة الحق والقانون.

إننا وإذ نثمن عالياً حصيلة عمل المجلس الأعلى للحسابات الذي نجح إلى حد كبير في الإضطلاع بمهامه الرقابية المختلفة، غير أننا بمقابل ذلك نتساءل: هل تتوفر المحاكم المالية على إستراتيجية شمولية توظف برحمة عملية المراقبة وتحديد كيفية اختيار مختلف المهام الرقابية بناءً على دراسة متعددة الأبعاد للنسيج المرفقي العمومي؟

إن إثارتنا في الفريق الاستقلالي لهذا السؤال يجد مبرره في أن عمليات المراقبة تشمل مؤسسات وجماعات ترابية وإدارات عمومية دون غيرها، وهو ما يقتضي تنوير الرأي العام الوطني بالمنهجية المعتمدة في اختيار وإقرار المهام الرقابية المختلفة.

وبالنظر لتعدد تدخلات المجلس وتعدد المجالات وهيئات المراقبة وترشيدها للزمن الرقابي، فإنني سأحصر مداخلتي في بعض القضايا ذات هاذو المطلب الإستعجالي والإصلاحية.

أولاً، أول هاذو الملفات، السيد الرئيس، ما يتعلق بالملاحظات المقدمة

في منطقة الأورو؛

- وفوق هذا وذاك الاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد والتأهيل المؤسساتي والدستوري الذي مكن الحكومة من الإشراف على القرار الاقتصادي.

لذلك نعتقد سواء تعلق الأمر بأرقام المديونية أو النمو أو بالاعتمادات المدرجة في إطار الاستثمار العمومي أو الامتيازات الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص، فإن تنفيذ قوانين المالية لن يحقق الأهداف المعلنة الكفيلة بتسريع التحول الهيكلي والنمو ما دامت العوامل التي تحول دون تحقيق المردودية المأمولة لم ترفع بعد.

إضافة لذلك، وفيما يتعلق بالحسابات الخصوصية التي سبق لنا أن طالبنا بتقليص أعدادها والذي يصل اليوم إلى 74 حساب، فينبغي أن تبقى مجرد آلية مالية استثنائية يتم الالتجاء إليها عند الاقتضاء، أما واقع الحال فيكشف للأسف أنها تحولت إلى قاعدة أصلية في التدبير، وقد آن الأوان إلى تقليص حجمها إما بإلغائها أو عن طريق إدماج بعضها البعض، خاصة تلك المتقاربة في المهام وهي كثيرة مع ضرورة إخضاعها لمراقبة صارمة للمؤسسة التشريعية وإعادة التقييم الشامل والموضوعي لعملها.

لقد نجح التقرير في عرض الاختلالات الكبرى التي تعانيها الحسابات الخصوصية وطرح أكثر من علامة استفهام حول الجدوى من هذه الحسابات، مادامت تتوفر على أرصدة جد مرتفعة تبقى في أغلبها دون تنفيذ، نتيجة لترحيل الأرصدة من سنة إلى أخرى والتي بلغت اليوم ما يزيد عن 122 مليار درهم، علماً أنه على الرغم من الخصائص الكبيرة المسجل في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فإننا لا زلنا نسجل فائضا في الحسابات الخصوصية ذات الطبيعة الاجتماعية، يزيد عن 19 مليار درهم وهو ما يفوق ثلاث أضعاف ميزانية الاستثمار لقطاعي الصحة والتعليم مجتمعة.

وما يثير الاستغراب هو أن الحكومة وفي إطار هذه الحسابات لا تنفق عن كل 100 درهم يرخسه البرلمان إلا 15 درهم فقط، علماً أنها مبالغ موجهة إلى البسطاء والمهمشين والفئات الهشة من أبناء هذا الوطن، وكأننا في بلد لا فقر فيه ولا هشاشة ولا بطالة ولا تفاوتات، وتعلمنا لا يشكو من تشوهات وصحتنا في أفضل حال، وقرانا تنعم بالتنمية والرفاه.

إن مقابل هذا الوضع فإن الحكومة تصير ذات الكرم الخاطي كلما تعلق الأمر بالمقاولات الكبرى والراساميل، أجل إن المؤسسات والمقاولات العمومية التي أضحت عالية على الميزانية العامة، وهو أمر أغفله التقرير ولم يبسطه في ملاحظاته، فكيف يعقل أن المقاولات والمؤسسات العمومية التي تصل إلى 253 مؤسسة ومقولة عمومية لا تساهم منها في ميزانية الدولة سوى 6 مقاولات وبمبلغ إجمالي يقدر ب 9 مليار ديال درهم، في حين تتجاوز الإعانات لها ما مجموعه 17 مليار درهم، سخاء مالي كبير ومردودية

جد ضعيفة، إذن أين نحن من رهان الحكامة المالية العمومية وترشيدها؟ أما بخصوص موضوع الديمومة التقاعدية، فإننا لا نتفق مع كل الملاحظات التي أبداها التقرير الخاص بإشادته بما سمي بطلانا ب "الإصلاح" الذي دخل حيز التنفيذ في شهر أكتوبر 2016، لأنه إجراء ترقيعي لا يحل المشكل بل سيزيد من تأزمه مستقبلا، وقد سبق لنا في الفريق الاستقلالي أن عبرنا عن استيائنا الكبير من سياسة فرض الأمر الواقع، التي نهجتها الحكومة السابقة وتحميد شركاء اجتماعيين عن ملف إصلاح نظام التقاعد، ضدا على مقتضيات الدستور ذات الصلة، وخاصة الفصل 16 الذي ينص على ضرورة تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي وإشراك الفاعلين الاجتماعيين، فيما يخص بلورة وتنفيذ السياسات العمومية. إن الإصلاح الذي يستحقه المغرب للانتقال الديمقراطي ومغرب دستور 2011، لا ينبغي أن يدوس على حقوق الطبقة العاملة ويفرض عليها فوقيا عملا كثيرا ومساهمة أكبر ومعاشات وللأسف أقل.

إن هذا الجيل هو جيل مغبون حقا سواده الأعظم يعيش خارج نظام الحماية الاجتماعية، إن هذا الجيل يريد أن يعمل أكثر ويريد أن يساهم أكثر، لكن بطوعية وبشكل اختياري.

إننا في حزب الاستقلال كنا ولا نزال نعتبر أن التحول البنوي الهيكلي العميق الذي تشهد بنية الدولة في اتجاه تقوية وإنجاح ورشة الجوهية المتقدمة، أمر لن يحقق مبتغاه من دون إصلاح عميق للمالية المحلية، وخاصة منها الجبائية التي أبانت عن عجزها في توفير موارد ضرورية و مستدامة للنهوض بالجماعات الترابية وعلى القيام بالمهام التنموية المحلية في ظل التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، والتي تستدعي أكثر من أي وقت مضى توفير مداخل قارة ومنظمة، تمكن الجماعات الترابية من تغطية نفقاتها التي عرفت تطورا فرعا وكما لتحقيق التنمية وتدعيم الديمقراطية المحلية.

لقد وقف تقرير المجلس الأعلى لحسابات على بعض مكامن الخلل في المنظومة المالية المحلية التي قدمتم في شأنها معلومات مفصلة، وفي هذا الصدد سمحوا لي أن أكد لكم، أن إصلاح المالية المحلية يتطلب، إضافة إلى ما تضمنه التقرير، التركيز على الإصلاحات الجبائية المحلية من خلال ما يلي:

أولا، الحد من التعدد النوعي للضرائب والرسوم العائدة للجماعات الترابية وتبسيط وعائها، وجعل التناسق بينها وبين الضرائب والرسوم العائدة للدولة وتفعيل إجبارية التصريح بها عوض اللجوء إلى الإحصاء وتوضيح مساطر المنازعة فيها، في إطار مزيد من الصلاحيات في التدبير الجبائي لوعاء وأسعار تلك الرسوم؛

عدم اعتبار الوحدات الترابية وحدات إدارية غير مكتملة النضج وفي حاجة إلى تدخل الدولة وبسط مراقبتها، عن طريق مختلف أشكال الوصاية؛ كذلك تأهيل الإدارة الجبائية المحلية بشكل يجعلها في منأى عن كل التجاذبات السياسية في فرض الضريبة أو تحصيلها أو تعديلها أو إلغائها،

يبلغ 1455، وهو ما يؤكد افتقارنا أو افتقاد القطاع للتخطيط الاستراتيجي والاستشرافي المتوسط والبعيد المدى.

فهل يعقل أن بلادنا التي تسعى للالتحاق بالدول الصاعدة لا تزال تعرف أحد الظواهر الغريبة والعجيبة، ظاهرات الأقسام متعددة المستويات والتي بلغ عددها 27227 قسما، منها 24% يصل عدد المستويات المدرسة بها ما بين 3 و6 المستويات؟ هل حقا بهذا الواقع سنحقق شعار الجودة؟ هل يعقل أن نحقق ذلك وهناك 9365 قاعة للتدريس في حالة جد متردية معظمها في العالم القروي؟ بل أكثر من هذا نجد مقاطعة حضرية مثلا لا تتوفر لا على إعدادية ولا على ثانوية منذ الاستقلال، مقاطعة حضرية داخل مدينة مراكش مقاطعة النخيل ما فيهاش ثانوية، إذن كيفاش أشنو هو مصير هاذ الأجيال؟

إن سوء الحكامة في القطاع أفضى إلى نتائج كارثية كما وكيفا، فلا نحن نجحنا في تحقيق الأهداف التي التزمنا بها دوليا فيما يخص تعميم تدرس الإناث والذكور والتعلم الأولي واستكتاب التلاميذ في السلك الابتدائي.. مع الأسف.

إذن، السيد الرئيس المحترم، نظرا لضيق الوقت فإننا نكتفي بهذا القدر. وفي الختام نشكر السيد رئيس مجلس الأعلى على تفضله بهذا التقرير الذي نعتبره مهما ومهما جدا. شكرنا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا على تفهمكم لضيق الوقت. أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجاة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة العرض الذي سبق وقدمه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان، بمناسبة إعداد التقرير السنوي حول جميع أعماله، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

واسمحوا لي في البداية أن أشيد بالدور العام الذي يلعبه المجلس الأعلى للحسابات في مجال الرقابة على المالية العامة وما يوفره لأعضاء البرلمان من معطيات قضائية وتقنية تمكننا من مراقبة أداء الحكومة خلال تنفيذها للسياسات العمومية، وبالتالي المساهمة في تقييمها وتقويمها بما يخدم مصالح الوطن والمواطنين، ويستجيب لمتطلباتهم ويوفر لهم خدمات اجتماعية في أحسن الظروف شرط أن تتفاعل الحكومة بشكل إيجابي، سواء مع

حيث أصبحنا نرى أن بعض الأحياء برمتها غير محصاة ضريبيا ولا تساهم في الجهود الجبائي المحلي، وأن كثير من الجماعات الترابية بفعل نقص الموارد البشرية و اللوجيستية تعجز عن القيام بالإصدار الضريبي رغم توفر الوعاء الضريبي.

أما بالنسبة لتفعيل المراكز الجهوية للاستثمار فقبل قرابة 18 سنة، صدرت أوامر توجيهية لعاهل البلاد بتأسيس مراكز تكون في خدمة الراغبين في إنشاء مقاولات لخدمة الاستثمار على الصعيدين الجهوي والوطني، واليوم بعد كل هذه السنوات، يطرح سؤال الحصيلة نفسه بإلحاح، خاصة مع توالي التقارير التي تدين هذه المراكز وبروز الحاجة الملحة لإعادة تقييم لمسارها حتى تستعيد المراكز الجهوية مهمتها الأساسية التي خلقت من أجلها، خاصة بعد ما كشفه التقرير من اختلالات وبعد الخطاب الملكي السامي الأخير لعهد العرش المجيد الذي اعتبرها مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار عوض أن تشكل آلية للتشجيع وحل مشاكل المستثمرين على المستوى الجهوي دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية.

وعلى غرار العديد من الملاحظات التي أثارها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نضيف على ذلك بأن جل المراكز الجهوية للاستثمار لم تتمكن من التأقلم مع خصوصيات كل منطقة على حدة، ولم تنجح في الرهان على قطاعات أساسية للتنمية المحلية، إنما في حاجة ماسة اليوم إلى إعادة النظر ومراجعة الاختصاصات وطرق تديرها بما يسمح لها بتتبع المقاولات المنشأة والاهتمام بمصيرها ومصاحبها.

إننا في الفريق الاستقلالي نوصي بضرورة الإسراع بوضع نظام موحد لأداء رسوم الضرائب والمصاريف الناتجة عن إنشاء المقاولات بهدف تعزيز التنسيق وتحديد المسؤوليات لكل المتدخلين في عملية استخلاص النفقات. ونظرا لضيق الوقت، اسمحوا لي أن أعرج على موضوع لا يقل أهمية وهو مرتبط بالقضية المركزية الأولى بعد قضيتنا الوطنية، وهي وضعية التعليم، ويبدو من الوهلة الأولى أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات قد وضع الأصبع على الكثير من الأعطاب بالقطاع، كاشفا عن أرقام صادمة ومؤسفة، تساءل الحكومة وتستوجب منها العمل بشكل مستعجل على إعداد خريطة استشرافية للقطاع يدمج جميع الأبعاد المتعلقة بالتخطيط المدرسي على المدى المتوسط والبعيد وتأخذ بعين الاعتبار حجم الحاجيات المطروحة.

وتبقى ظاهرة الاكتظاظ ظاهرة استثنائية بكل المقاييس، حيث سجلت هاذ السنة حالات قياسية لأقسام الاكتظاظ تجاوزت أحيانا 60 تلميذ في القسم، في ما وصل مجموع التلاميذ الذين يدرسون في هذه الأقسام 2 مليون و 239 ألف تلميذا وتلميذة.

وفي ما يمكن اعتباره تدبرا غريبا وغير مقبول، أنه في الوقت الذي تسجل منظومتنا التعليمية حجم خصاص على المستوى الوطني في مختلف الأسلاك التعليمية يناهز 16700 مدرس، فإن الفائض في هيئة التدريس

الاستشفائي الإقليمي الحسني بالدار البيضاء، المركز الاستشفائي الإقليمي بالخميسات والمركز الاستشفائي الإقليمي بن امسيك، حيث بحث المجلس مدى قدرتها على تلبية الخدمات الطبية والاستشفائية لفائدة الساكنة، فوقف على العديد من الاختلالات على مستويات عديدة.

ففيما يخص التخصصات الطبية الواجب توفرها بهذه المراكز بقوة المتخصصات التنظيمية، سجل المجلس أن هناك نقص كبير في هذا الصدد، إذ لا تتوفر بها جميع الخدمات التي تعتبر ضرورية بالنسبة للمواطنين، كتخصصات أمراض الأذن والحلق والحنجرة وجراحة الفك والوجه وغيرها، كما أشار إلى وجود بعض المستشفيات المحلية والإقليمية بها مصالح طبية لا تستغل نهائيا.

هذا الوضع يفرض على المريض التنقل إلى مستشفيات أخرى، وتعلمون طبعاً الانعكاسات السلبية لتنتقل المريض، خاصة في بعض الحالات التي تكون وضعيته حرجة ويضطر إلى قطع مسافة طويلة، مما يضعف من فرصة نجاته ويؤدي إلى وفاته في الطريق أو فور وصوله إلى المستشفى، وهناك العديد من الأمثلة الحية عن ما أقول ولعل قضية "إيديا" تلك الطفلة البريئة التي فارقت الحياة بسبب غياب التخصصات والإهمال والتسيب خير دليل على ذلك.

وبالنسبة للموارد البشرية فهي الأخرى تعرف نقصا حادا، خاصة في المستشفيات المحلية والإقليمية، بسبب عدم تناسب الطاقة الإيوائية للمستشفيات مع حجم الموارد البشرية العاملة بها، حيث يصل عدد الأسرة للمرض الواحد في بعضها 60 سرير، ويبقى هذا الرقم مرشحا للارتفاع إذا لم يتم تدارك الأمر بأسرع ما يمكن.

فلنتساءل، حضرات السيدات والسادة، كيف لمرض واحد أن يهتم ب 60 مريض في نفس الوقت باختلاف حالاتهم ومتطلباتهم وأمراضهم؟ فمن الوارد جدا أن يخطئ الممرض تحت ضغط العمل ويعطي لمريض ما دواء غير مناسب أو يرتكب خطأ مهني قد يؤدي بحياة المريض، فمن المسؤول في هذه الحالة؟ طبعاً الوزارة ستحمل المسؤولية لذلك الممرض المغلوب على أمره، في حين أن المسؤول عن هذا الوضع والذي يستحق المحاسبة هي الحكومة.

نأتي الآن إلى إحدى أكبر المشاكل التي تؤرق بال المريض وهو تدمير المواعيد، فقد أكد المجلس الأعلى للحسابات أن المستشفيات لا زالت تعطي مواعيد طويلة جدا، وفي بعض الحالات يكون المعنى بالأمر في وضعية تستدعي التدخل السريع كالجراحة وأمراض السكري، حيث وصلت إلى ما بين 3 أشهر و7 أشهر ببعض المستشفيات، وهناك من المواعيد ما يكاد يتجاوز السنة، فبين الفينة والأخرى نطلع بالمواقع الاجتماعية عن حالات مرضى أعطيت لهم مواعيد تجاوزت السنة.

بالله عليكم كيف يعقل أن تعطي لمريض مواعيد كهذه؟ ماذا يعني ذلك؟ أليست هذه قمة الاستهتار بحياة المواطن؟ صراحة لا أجد ما يمكن

توصيات المجلس الأعلى للحسابات كلما سمحت الفرصة بذلك أو مع انتقادات وملاحظات مجلسي البرلمان.

السيد الرئيس،

أثناء اطلاعنا في فريق الأصالة المعاصرة على التقرير الكامل وبعد الاستماع بتركيز شديد للعرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس استحضرننا العديد من الجلسات ذات البعد الرقابي، سواء الأسبوعية أو الشهرية والتي عرفت طرح فريقنا العديد من الأسئلة في كل القطاعات التي شملها التقرير موضوع هذه المناقشة، وفي مناسبات عديدة كنا نقدم جملة من المعطيات والأرقام والإحصائيات التي تؤكد أن هذه القطاعات تعرف اختلالات كبيرة وبالغة الخطورة وتستدعي تدخل جدي وعاجل عبر تدابير وإجراءات وبرامج مدروسة بعناية واضحة.

في هذا الإطار، عادة ما كان يطل علينا رئيس الحكومة وأرقام وإحصائيات أخرى مخالفة تماما لما تقدمه المؤسسات الوطنية المختصة، ويدعي بأن الأوضاع سليمة وأن البلاد تسير في السكة الصحيحة وأن الحكومة أقدمت على إصلاحات غير مسبوقه وحقت إنجازات مبهرة، وأن المعارضة مخطئة في تدخلاتها وانخرقت عن دورها الدستوري وجنحت إلى المزايدات السياسية الفارغة.

نفس الأمر كان يقوم به أغلب الوزراء عند إجابتهم عن أسئلة المعارضة، لكن الآن وأمام مضمين تقرير المجلس الأعلى للحسابات والذي يسير في نفس اتجاهنا فقد أكد على وجود اختلالات كبرى وقدم معطيات وأرقام تكاد تكون مطابقة لما قدمناه سابقا تتساءل بكل موضوعية، هل فعلا كنا مخطئين في حق الحكومة أم أن المجلس الأعلى للحسابات وبعد تشخيصه الدقيق للوضع وتأكيده على فشل سياسات الحكومة وضعف أدائها هو الآخر انزلق إلى منطق المزايدات؟

إن ما يحدث اليوم بعدد من المناطق المغربية من احتجاجات على أرضية مطالب اجتماعية بسيطة كالتهيئة والتعليم والشغل يوضح بجلاء أن الخطاب المطمئن للحكومة لم يكن في محله، وأن الوضع ببلادنا وللأسف الشديد يسير في منحى خطير يفرض على الحكومة أن تعمل على مراجعة سياساتها وتوجهاتها استحضارا للمصلحة العليا للبلاد.

السيد الرئيس،

بالعودة إلى مضمين التقرير وما كشف عنه من اختلالات بخصوص القطاعات الاجتماعية التي شملها، يمكن القول أن بلدنا يعيش وضعا حساسا وغاية في الصعوبة ينذر بوجود مخاطر اجتماعية كبرى.

ومن أجل مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس بطريقة دقيقة نوعا ما عليها تساعد الحكومة على استحضار مصالح الوطن والمواطنين، وتستشعر خطورة الوضع سنتناول كل قطاع على حدة.

بالنسبة لقطاع الصحة ارتكزت أعمال المجلس على أربعة مراكز استشفائية، هي المركز الاستشفائي ابن الخطيب بفاس، المركز

رؤية شاملة للقطاع وافتقاره لبرامج متكاملة تراعي الاختلالات الحقيقية للقطاع والرغبة في خدمة مصالح المواطنين بكل موضوعية وجرأة ووطنية صادقة، هو ما ينقص الحكومة في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

أوضح تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015، أن نسبة استعمال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بلغت حوالي 50% كمعدل خلال الفترة الممتدة بين 2008-2015، وبالرغم من الزيادة الملموسة التي عرفتها موارد الصندوق خلال هذه الفترة والتي بلغت أكثر من 2 مليار درهم، فإن توظيف هذه الموارد عرف انخفاضا ملموسا خاصة خلال السنوات المالية الموالية، حيث بلغت نسبة استعمال موارده سنة 2011، 37% لتتخفف بعد ذلك إلى 24% سنة 2012 ثم 12% سنة 2014 واستقرت في حدود 17% سنة 2015.

وأرجع المجلس الأعلى للحسابات سبب تراجع توظيف موارد الصندوق إلى ضعف وثيرة إنجاز البرامج التنموية وعدم تتبع الأوراش المتعلقة بها، وأيضاً إلى محدودية الكفاءات القادرة على صياغة المشاريع، وفي هذا الإطار، أوصى المجلس الأعلى للحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل توزيع موارد الصندوق بناء على مقارنة واضحة وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار المنهجية التشاركية بين مختلف المتدخلين، وتكامل والتأقية البرامج المزمع تمويلها.

صحيح أن ما أشار إليه المجلس، يعد سبب من بين أسباب تراجع استغلال موارد الصندوق، غير أنه ليس السبب الوحيد، فتراجع أداء الصندوق بالنسبة إلينا يتجلى في الارتفاع الكبير لعجز الميزانية، سنة 2011، والذي وصل إلى 6.9% من الناتج الداخلي الخام، مسجلاً حوالي 56 مليار درهم، في حين لم يتجاوز سنة 2010، سقف 35 مليار درهم بنسبة 4.7% من الناتج الداخلي الخام، وقد ازداد الوضع سوءاً سنة 2012 حيث بلغت نسبة العجز 7.2% من الناتج الداخلي الخام، ويهدف إرجاع عجز الميزانية إلى مستوياته السابقة، اتخذت الحكومة قرارها القاضي بتقليص نفقاتها، وهذا هو السبب الحقيقي وراء تجميد أرصدة 74 حساب خصوصي حيث بلغت أرصدها حوالي 122.7 مليار درهم، كان من المفروض أن يتم توظيفها في مشاريع تنموية للنهوض بوضعية الوطن والمواطنين، لا أن يتم الاحتفاظ بها من أجل تقليص نسبة العجز، حتى يمكن للحكومة أن تدعي بعد حين أنها خفضت من نسبة العجز، وهي لم تقم بأي إجراء غير وقف عدد من المشاريع الاستثمارية التنموية، ولعل الجميع يتذكر قرار تجميد 15 مليار درهم الموجهة للاستثمار في ميزانية 2013. هذا هو السبب الحقيقي وراء انخفاض نفقات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وكنتيجة عادية لانخفاض نسبة توظيف موارد الصندوق، عرف حجم رصيد الصندوق المرحل من سنة إلى أخرى ارتفاعاً مهماً، أدى إلى تضاعفه

أن أصف به هذا الوضع غير القول أننا أمام جريمة مكتملة الأركان، فكم من مريض فارق الحياة قبل وصول موعد علاجه.

أما بخصوص التجهيزات الطبية فقد أشار التقرير إلى وجود العديد من الأجهزة البيو طبية المتقنة وغير مشغلة، لماذا؟ ما الداعي إذن إلى إنفاق ملايين الدراهم على أجهزة لن تستعمل في إنقاذ أرواح المواطنين؟ أي تفسير ستقدمه الحكومة ليس لنا بل لدافعي الضرائب لذلك المواطن الفقير الذي أثقلت كاهله بالضرائب، وحين يلج المستشفى قصد العلاج يجد كومة من الآلات غير المشغلة، كيف ستجيبونه؟ وبماذا ستفسرون له الوضع؟

السيد الرئيس،

إن منظومة التربية هي الأخرى خضعت لرقابة المجلس الأعلى للحسابات، ووجهت بخصوصها مذكرتين استعجاليتين، همت الأولى العتاد الديدانكيكي، في حين تطرقت الثانية إلى ظروف الدخول الدراسي 2016-2017، ووقفنا عن مجموعة من الإشكاليات والمفارقات الصارخة التي يعرفها لقطاع، فبالنسبة للعتاد الديدانكيكي يمكن حصر الاختلالات في سوء تحديد حاجيات المدرسة العمومية لبعض اللوازم، حيث أشارت المذكرة إلى اقتناء عتاد غير مدرج ضمن المقررات الدراسية، أو توزيع عتاد على مؤسسات لا حاجة لها به، وهنا أسألك عن السبب وراء هذا الإشكال الغير المفهوم؟ لماذا يتم شراء ما لا تحتاجه المدرسة العمومية؟ ما الغاية من ذلك؟ هل فعلاً الأمر يتعلق بسوء التدبير أو هفوات أم أن الأمر يتعلق بأشياء أخرى؟ فصراحة لا يمكن السكوت ونحن نسجل نفقات لا جدوى منها غير تبذير المال العام.

أما بخصوص الدخول المدرس 2016-2017 فهو الآخر عرف مفارقات من الصعب أن يستوعبها عاقل، لقد سبق لفريقنا أن وجه إلى السيد الوزير الوصي عن القطاع سؤالاً عن الاكتضاض، فكان جوابه مضمون المذكرة التي أرسلت إلى الأكاديميات والرامية إلى اعتماد 40 تلميذ في القسم، مع تعبيره عن عزم الوزارة إلى إحداث 1948 حجرة دراسية جديدة وبناء 55 مؤسسة تعليمية والتعاقد مع 24000 أستاذ، واعتبرها السيد الوزير إجراءات كافية للقضاء النهائي على الاكتظاظ، لكن المعطيات التي سطرها المجلس جعلتنا في حيرة في أمرنا.

السيد الوزير يرجع إشكالية الاكتظاظ إلى قلة الأطر والقاعات الدراسية والبنيات التحتية، لهذا سيعمل على حل هذه المشاكل، لكن المجلس يتحدث عن وجود 14050 أستاذ في وضعية فائض وهناك 16262 حجرة دراسية في وضعية جيدة وغير مستعملة، كيف ذلك؟ هل هذا الأمر منطقي؟ صراحة لأول مرة نقف على قطاع يجمع فعلاً بين المتناقضات.

إن وضعية هذا القطاع تؤكد بما لا يدع مجال للشك، أن المغرب يعرف أزمة على مستوى التدبير والتسيير، وإن الادعاء بقلة وضعف الإمكانيات المادية واللوجيستية ما هي إلا إشاعة تعلق عليها الحكومة فشلها، فغياب

يعتبر الدور الذي يلعبه المجلس في مساعدة المؤسسة التشريعية من أجل القيام بمهامها الدستورية على أكمل وجه، لاسيما مراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية، من الأدوار المهمة التي يضطلع بها، ومن أجل ذلك خص المشرع الدستوري هذه المؤسسة بمكانة متميزة، وحدد لها اختصاصات دقيقة، تقتضي التنزه عن كل ما يمكن أن يطعن في استقلاليتها وحيادها من قبيل الانتقائية في إخضاع الأجهزة للمراقبة أو تقييم الاختيارات السياسية المؤطرة للسياسات العمومية.

وبالنظر إلى تركيبة مجلس المستشارين وأعمالها المبدأ التكامل مع فريقنا بمجلس النواب، ارتأينا التركيز على بعض المحاور من التقرير ذات الأولوية. لقد تناول تقرير المجلس الأعلى للحسابات أهمية المراكز الجهوية للاستثمار في مجال تحفيز الاقتصاد الجهوي وتعزيز تنافسية المجالات الترابية لاستقطاب المشاريع وإحداث فرص الشغل الناتج، وفق حكمة ترابية متكاملة تتأشى مع مضامين الجهوية المتقدمة.

ونسجل في هذا الجانب مجموعة من النواقص التي تعترض عمل هذه المراكز في علاقتها مع الجماعات الترابية، والتي تخص بالأساس غياب مشاركتها في وضع سياسة التنمية المحلية، وإنعاش العرض الجهوي للاستثمار، وغياب الالتئانية بين السياسات الوطنية والقطاعية على المستوى الترابي، وقصورا على مستوى آليات التتبع والتقييم، وهو ما يشكل اختلالات جوهرية تمس ضمنا بعنصر الحكامة الجيدة ودعم الاستثمار وتقوية البعد الترابي والجهوي للتنمية.

بالنسبة للمشهد السعي البصري الوطني ظلت الدولة الممول الأساسي للإعلام العمومي، حيث أظهرت المعطيات المرتبطة بتمويل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية والمركز السينمائي المغربي أن الحكومات المتعاقبة ضخت في حساباتها حوالي 12 مليار درهم في الفترة الممتدة بين 2006 و2015، كما سجل أيضا انخفاض مضطرب في المداخيل، لاسيما مداخل الإشهار، حيث تراجع من 33% سنة 2012 إلى 28% سنة 2015، بسبب تدني نسب المشاهدة في السنين الأخيرة.

ومن تجليات ذلك هجرة جزء مهم من المغاربة نحو الإعلام الأجنبي، مما دفع بالعديد من الشركات إلى إشهار منتجاتها الموجهة للمستهلكين المغاربة في الداخل على قنوات أجنبية، وهو ما يسائل المردودية في الدرجة الأولى. ولعل بعض التجسيدات لواقع الإعلام العمومي ببلادنا هو الأزمة المالية التي تتخبط فيها بعض هذه القنوات ومن ضمنها القناة الثانية، والتي تهددها بالإفلاس، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى ضخ 2 مليار درهم في حساب الشركة وهي مناسبة ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها الحكومة من أجل إنقاذ القناة من الإفلاس.

أما آن الأوان للإيجاد خبرات وطاقات تتميز بالخبرة وبالوطنية وبروح المواطنة والاستجابة لنض المواطنين المغاربة؟
السيد الرئيس،

مرتين في ظرف 10 سنوات ما بين 2005 و 2015 إذ إرتفع من 389 مليون درهم سنة 2005 إلى 1.3 مليار درهم سنة 2015
وبذلك تكون الحكومة قد استطاعت الحفاظ على التوازنات المالية عبر استرجاع تحكمها في عجز الميزانية العمومية، لكن على حساب التوازنات المالية والاجتماعية المنوطة بالصندوق، والتي تعتبر الهدف الرئيس الذي استدعى إحداث صندوق التنمية القرية والمناطق الجبلية، عبر تخفيضها لنفقاته.

السيد الرئيس،

لقد اقتصرنا في مناقشتنا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات على ثلاث قطاعات ذات البعد الاجتماعي، في حدود الحصة الزمنية المخصصة لفريقنا، ومن بين القطاعات التي شملها التقرير، والتي اعتبرناها أمثلة حية توضح بجلاء فشل الحكومة في تدبيرها، وقدمنا بخصوصها ملاحظات نعتبرها هامة، من أجل تقويم سياسة الحكومة بما يخدم مصالح الوطن والمواطنين، ونؤكد أننا سنستمر في لعب دورنا كعارضة بناءة تستحضر مصلحة الوطن قبل كل شيء .

إن ما كاشفه التقرير، من اختلالات تعترى جل القطاعات الاجتماعية، توضح إلى حد ما سبب الاحتقان الذي تعيش على إيقاعه مجموعة من مناطق المغرب، والذي يندرز بتطورات لا أحد يمكن أن يتكهن بمصيرها إذا لم تعمل الحكومة على تدارك الوضع بأسرع ما يمكن وتستجيب لمتطلبات أبناء الشعب في كل ربوع المملكة.

في الأخير نتمنى صادقين أن لا تذهب توصيات المجلس الأعلى للحسابات أدراج الرياح ..
شكرا السيد الرئيس .

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وضمنه مكون الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، لمناقشة ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015، وهي مناسبة نعبث فيها عن تقديرنا لعمل المجلس، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة تعمل على مراقبة المالية العمومية بالمملكة، ويضطلع كذلك بمهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية إن حجم رقم معاملات المؤسسات والمقاولات العمومية وأهمية مساهمتها في الميزانية العامة للدولة وحجم الاستثمارات التي تنجزها وحساسية القطاعات التي تشتغل فيها والتي يرتبط غالبها ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية لعموم المواطنين والمواطنات، خاصة ما يشتغل منها في القطاع الاجتماعي والتربوي الذي يمثل 24% من الحفظة العمومية، وفي قطاع الإسكان والتعمير والتنمية المحلية بنسبة 18% تجعل من متابعة عملها وأدائها بتكثيف المهام الرقابية عليها أمر ضروريا وحتما، وهو ما لم نلمسه في توجه المجلس الأعلى للحسابات.

وعلى هذا الأساس نجدد في فريق العدالة والتنمية، دعوتنا لإخضاع المؤسسات والمقاولات العمومية خاصة ذات المساهمات المهمة لرقابة المجلس، متمنين أن تفسح هذه المهام عن كل الاختلالات التي تعترها وأن تأخذ بالتوصيات اللازمة لتصويبها.

أما فيما يتعلق بحصيلة مهام المراقبة التي تم القيام بها بالشق المتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية، فنود التوقف عند بعضها لتسليط الضوء على ما تمخض عنها من نتائج:

بالنسبة لصندوق التجهيز الجماعي، يعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد اكتسب صفة بنك تمتلك الدولة رأساله كليا، وهو تطور اقتضاه توجه نحو توطيد اللامركزية وتعزيز دور الجماعات المحلية في التنمية، ويخضع الصندوق لوصاية الدولة التي يمارسها وزير الداخلية، باستثناء الاختصاصات المخولة لوزير الاقتصاد والمالية، في غياب إطار يحدد العلاقة بين الصندوق ووزارة الداخلية كما أكد على ذلك التقرير الذي بين أيدينا، وهو الأمر الذي يشكل في نظرنا خلافا يجب تداركه.

إننا نرى أن عمل الصندوق محوري لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، وذلك بالإسهام في تعزيز الموارد المالية اللازمة لذلك، خاصة وأنه يستفيد من وضعية احتكار فعلي لتمويل الجماعات الترابية، غير أن هذا الاحتكار يبقى غير مستغل بشكل جيد كما أكد على ذلك تقرير المجلس، مما يستدعي إعادة تنظيمه بما ويتلاءم والاختصاصات الذاتية والمنقولة الجديدة التي تطلع بها الجهات والجماعات الترابية.

إن الملاحظات السلبية التي عبر عنها المجلس الأعلى للحسابات بخصوص صندوق التجهيز الجماعي، من قبيل ضالة المساهمة في تمويل الجماعات الترابية وعدم تحيين إعلان السياسة العامة لتدخلات الصندوق ومحدودية مواكبتها للجماعات الترابية، فيما يتعلق بتمويل المشاريع والتقييم البعدي بالإضافة إلى عدم القيام بتنفيذ إنجازات المشاريع الممولة وبتقييمها، تجعلنا نتساءل عن قدرة هذا الصندوق في وضعيته الحالية على مواكبة التنزيل الجهوية المتقدمة التي تجعل من الجماعات الترابية قاطرة للتنمية المحلية،

وبالتالي يجب الحرص كل الحرص على تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة في هذا الشأن.

بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، فيما يتعلق به فإننا في فريق العدالة والتنمية، نسجل بعض الملاحظات التي تتقاطع مع ما أفرزته المهمة التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات، نجملها كالآتي:

- التأخر في صيانة المنشآت الفنية وضعف تتبع مؤشرات الأداء الصيانة؛

- تأخر القطارات بسبب الحوادث المتعلقة بمكونات البنيات التحتية، فبغض النظر عن ما ينتج عن ذلك من أضرار بمصالح المواطنين والمواطنات، وبالمناسبة التقرير كيتكلم على حوالي أكثر من 19 ألف دقيقة تأخر بين 2010 و2015، فإن الأمر يشكل تهديدا حقيقيا على حياة وسلامة الركاب، وهو أمر لا يمكن تقبله؛

- وجود أرصفة لا تسهل الولوج للمسافرين إلى المحطات، خاصة المسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن ما أدلى المجلس من ملاحظات سلبية متعلقة بهذا الجانب تبرز بجلاء عدم إيلاء المكتب الاهتمام المطلوب بالخدمات المقدمة للمواطنين باعتبارهم مركز نشاط هذه المؤسسة العمومية.

أما فيما يتعلق بموضوع إصلاح منظومة التقاعد، فإن إصلاح هذه المنظومة من بين الإنجازات الكبرى التي سجلناها وسجلها الجميع، بالنسبة للحكومة السابقة، حيث تعاطت مع الموضوع بشجاعة، وهو الإصلاح الذي حظي بتنويه المجلس الأعلى للحسابات في أكثر من مناسبة داخل قبة البرلمان، لاسيما وأنه ضمن ديمومة أنظمة المعاشات لعدة سنوات أخرى وجنب الصندوق المغربي للتقاعد خطر الإفلاس، غير أن هذا الإصلاح على أهميته يبقى غير كاف، مما يحتم على الحكومة المرور إلى المرحلة الثانية من خلال جمع نظام المعاشات المدنية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في إطار قطب موحد بعد إجراء إصلاح مقيا على مستوى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد تمهيدا للإصلاح الشمولي الذي لازالت الشغلة المغربية بمختلف فئاتها تنتظره.

وبهذه المناسبة لا بد من التنويه بقرار الحكومة الحالية بمواصلة إصلاح هذه الأنظمة حيث تم التصويت عندنا في مجلس المستشارين قبل أيام على مشروع قانون 99.15 ويتعلق بنظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا وهو إجراء مهم سيمكن فئات واسعة من الحماية الاجتماعية، وبالتالي سيوسع سلة الصناديق المعنية بالتقاعد.

فيما يتعلق بصندوق التنمية القروية والمحالية، حيث إن رهان تقليص الفوارق بين المجالين القروي والحضري دفع الحكومات المتعاقبة إلى وضع سياسات عمومية وإحداث مجموعة من البرامج والصناديق لاسيما صندوق

نسجل في الفريق الحركي أهمية الإصلاحات التي همت على الخصوص القانون التنظيمي للمالية العمومية في انتظار استكمال مسلسل الإصلاح النظام الجبائي منوهين بالجهودات المبذولة للحفاظ على التوازنات المآكر اقتصادية مستحضرين في هذا التقرير البنك المغربي الأخير الذي عرض أرقاماً مقلقة ذات الصلة بتراجع القيمة المضافة والاقتصاد الوطني، وما ترتب على ذلك من فقدان مناصب الشغل قدرها ب 37000 منصب واستقرار عجز الميزانية في 4.1% سنة 2016 وضعف نسبة النمو التي حددها التقرير في 1.2% عكس الأرقام المتوقعة والمعلنة، أضف إلى ذلك إرتفاع الدين العمومي الإجمالي، والذي وصل فيه إلى نسبة 81.4%. وبالربط بين التقريرين فإن الحكومة ومختلف المؤسسات مدعوة إلى رسم سياسة اقتصادية جديدة للخروج بالاقتصاد الوطني من الهشاشة البنوية والوظيفية.

السيد الرئيس،

فما يخص قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، والذي نعتبره في الفريق الحركي الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، نؤكد أن القطاع بمكوناته الثلاث يحتاج إلى وصفة آتية للإصلاح انسجاماً مع الإرادة الملكية ومع انتظارات وتطلعات المجتمع ومختلف الفاعلين التربويين، فلا بد أن نستثمر في هذه التقارير التي جاءت مليئة بالاختلالات التي تم التديير في بناء تصور إصلاح المنظومة التربوية.

كما لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بمضامين المذكرتين الاستعجاليين الموجهتين من قبل السيد الرئيس الأول إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي استناداً إلى المادة 11 من القانون 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية واللذان بينتا باللموس حجم الاختلالات المتعلقة أساساً في اقتناء وتديير وترشيد العتاد من طرف بعض الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومسألة التلاعب في تديير الصفقات العمومية.

فما همت المذكرة الثانية سلبيات وظروف الدخول المدرسي الموسم 2016-2017 الذي اتسم بتناقضات تختلف من مؤسسة إلى أخرى كالاحتفاظ ووجود أقسام مخففة وأقسام متعددة المستويات والفائض والخصاص في هيئة التدريس وغياب شروط التمدرس في بعض المؤسسات التعليمية خاصة في العالم القروي، مما يوحي في غياب الحكامة التربوية على مستوى الأكاديميات الجهوية، والتي ينبغي اليوم دعم استقلاليتها وتجويد حكامتها.

السيد الرئيس،

أما على مستوى قطاع الصحة، فقد عكس التقرير الواقع المظلم للمراكز الاستشفائية وقدم تشخيصاً دقيقاً للاختلالات المسجلة، والتي لخصها في سوء الخدمات الصحية والمقدمة للمواطن وطول مدة انتظار المرضى وارتفاع نسبة وفيات الأطفال والحلل في تديير النفايات الطبية وعدم التقيد بمعايير تخزين الأدوية والمستلزمات الطبية، ونحن في الفريق الحركي - كما

التنمية القروية..

معذرة، السيد الرئيس، والتزاماً بالوقت المخصص، أكتفي هذا القدر، وشكراً السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

شكراً لكم جميعاً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مضامين تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015 تطبيقاً للمادة 148 من الدستور، هذا التقرير الذي صدر عن مؤسسة دستورية تحظى بثقة واحترام الجميع، يأتي في إطار سياق دستوري من أهم مرتكزاته تطوير آليات مراقبة تديير المالية العمومية من خلال تدعيم وحماية مبدأ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، من منطلق مبني على الرصيد والتنوع لضمان فعالية الرقابة على السياسات العمومية وعلى تديير أجهزة الدولة، وتأتي أيضاً مناقشة هذا التقرير في سياق الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الذكرى ال 18 لعهد العرش المجيد والذي شخص الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا بشكل دقيق رصد مختلف الاختلالات القائمة مؤكداً جلالته على ضرورة الارتقاء بعامل المؤسسات وإعمال مبدأ وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إن هذا التقرير المتواجد بين أيدينا سيتم بالغنى في شقيه القيمي والكمي، خاصة ما تضمنه من ملاحظات وتوصيات صيغت باحترافية متميزة في تشخيص ومراقبة عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات الحكومية والجماعات الترابية ومنهجية علمية تعتمد التشخيص إلى وضع بدائل مخطط الإصلاح، فنحن في الفريق الحركي نعتبر جميع المواضيع والمحاور والقطاعات التي تطرق السيد الرئيس الأول والتي هي مطروحة للنقاش اليوم هي محاور ممة وأساسية، لكننا ارتأينا أن نركز في مداخلتنا على قضايا المالية العمومية وبعض القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

السيد الرئيس،

لأعبر عن موافقه تجاه ما تضمنه تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات من أشغال المحاكم المالية طبقاً للفصل 148 من الدستور، وهي مبادرة تستحق كل التنويه، ولجعل المؤسسة البرلمانية في قلب حدث تكريس مبدأ المحاسبة الذي أكد عليه دستور المملكة أكثر من 16 مرة، وشدد على تطبيقه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة خطاب العرش الأخير والذي يسانلنا جميعاً ويضعنا أمام مسؤوليتنا تجاه الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

إنها لحظة تاريخية لتعزيز دور البرلمان وإشراكه في تقييم مختلف السياسات العمومية حيث نعتبر هذه الجلسة أحد الآليات الدستورية التي تجعلنا نضع أيدنا على الاختلالات التي تعرفها مناحي التدبير العمومي، وهو ما سيعزز دور مؤسسات الحكامة على درب بناء منظومة محاسبية متكاملة تنسق أعمالها وتحدد مجالات تدخلاتها، ومن هذا المنطلق فإن دور الرقابة ومسؤوليتنا تجاه الأمة تفرض علينا التفاعل مع هذا التقرير بالشكل الذي تقتضيه المحاسبة السياسية المكفولة لنا سياسياً ودستورياً كممثلين للأمة بكافة أطيافها السياسية والنقابية والمهنية ومن موقعنا السياسي كحزب يحترم التزاماته وتوجهاته، وبالنظر إلى غزارة المعلومات المضمنة في هذا التقرير المفصل وبتنسيقنا مع زملائنا في مجلس النواب فإن مناقشتنا ستنحصر فقط على الملاحظات والتي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات خاصة قطاعي السياحة والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي التي تم تلك الاختلالات.

فبالرغم من الاختلالات التي سجلها المجلس الأعلى للحسابات على الشركة المغربية للهندسة السياحية إلا أن قطاع السياحة أصبح أحد الرهانات المؤكدة له للنهوض بالاقتصاد الوطني كقطاع منتج حيث تفرض تضافر جهود الحكومة للنهوض به في هذا الإطار، حيث أصبح من اللازم اليوم تجميع جهود كافة القطاع بتجميع كافة المؤسسات العمومية التي تشتغل على تطوير أداء القطاع عبر إحداث إما وكالة للتنسيق أو لجنة تعمل على ضمان التقائية عمل هذه المؤسسات للنهوض بأوضاع هذا القطاع، ولعل طموح السيدة كاتبة الدولة المعينة حديثاً في قطاع السياحة، والوزير المكلف قد وقفت على مكان قوة وضعف القطاع من أجل بلورتها على أرض الواقع وبتوظيف تجربتها الناجحة في القطاع الخاص.

إن وقع القطاع على الاقتصاد الوطني بين وواضح فهو يمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات، ويساهم بشكل كبير في استثمارات مباشرة محممة وصلت سنة 2014 إلى 86 مليار درهم وخلق بالتالي 2.5 مليون منصب شغل مباشر وهو ما له الأثر الكبير على تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد وامتصاص البطالة.

السيد الرئيس،

تعد السياحة أداة أساسية للتهيئة الترابية حيث يساهم في تأهل

أكدنا مرات عدة سواء داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أو في جلسة الأسئلة الشفهية - نعتبر أن المدخل الأساس لإصلاح منظومة الصحة يتجلى فيما يلي:

1- الرفع من ميزانية المخصصة للقطاع؛

2- نقتح تمثيل الجهات والجماعات الترابية من حق التعاقد مع الأطر الطبية في تدارك الخصاص المسجل على مستوى الموارد البشرية الطبية والتعجيل بمصادقة الوزارة على الاتفاقيات الموقعة مع بعض الجهات، والتي ستكون أهم آليات لتحقيق العدالة المجالية الصحية؛

3- ندعو الحكومة إلى تطوير نظام تخزين الأدوية والملتزمات الطبية الذي أصبح متجاوزاً ومتقادماً، ونقتح في هذا الإطار العمل بالنظام المعلوماتي كآلية لتدبير المخزون، الذي سيمكن لا محالة من الحيوية دون تلفه وإهداره وسوء توزيعه؛

4- إخراج الميثاق الوطني للصحة وتوجيه الاستثمارات الوطنية في هذا القطاع إلى الجهات المحرومة وفي صدارتها المناطق القروية.

السيد الرئيس،

بالنسبة للمراكز الجهوية للاستثمار كمؤسسة عمومية منوط لها المساعدة على إنشاء المقاولات ودعم الاستثمارات فبناء على الملاحظات التقرير ندعو الحكومة إلى وضع استراتيجية مشتركة تكون نبراساً لعمل جميع المراكز الجهوية للاستثمار بدل الوضعية الحالية إذ يعمل كل مركز جهوي وفق منظوره الخاص، كما تؤكد على ضرورة وضع النظام الأساسي لموظفي هذه المراكز، وكذلك العمل على تنوع الموارد المالية لهذه المراكز بدل الاكتفاء بدعم الدولة فقط..

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أسف السيد الرئيس، شكراً.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

طبعاً الإمكانية أذكر السيدات والسادة الرؤساء أن الإمكانية ديال تزويد الرئاسة بمداخلات مكتوبة متوفرة من أجل تضمينها في ذاكرة هذه الجلسة وفي المحضر ديال هذه الجلسة، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنشرف اليوم أن أتدخل من جديد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة التقرير الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، طبقاً للفصل 148 من الدستور.

وقبل الخوض في بسط وجهة نظر الفريق، لابد أن ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف قضاة المجلس الأعلى للحسابات وجودة التقارير الصادرة عن هذه المؤسسة التي نعتبرها من الدعائم الرئيسية في بناء دولة الحق والقانون.

ونظراً لضيق الحيز الزمني فإننا سنقتصر في مداخلتنا، على ثلاث جوانب فقط من التقرير وهو الشيء الذي لا ينفي أهمية وراهنية الجوانب الأخرى.

الحضور الكريم،

إن اختيار تقييم تجربة المراكز الجهوية للاستثمار يشكل جواباً لانشغال طالما عبرنا عنه في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ أن عملية تشجيع الاستثمار على الصعيد الوطني والجهوي، تسائلنا جميعاً بسبب غياب مخطط استراتيجي يهدف إلى إغناء الاستثمار وضعف الربط المعلوماتي بشكل لا يسمح بتبسيط مساطر إنشاء المقاولات، وكما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لـ 29 يوليوز 2017 "قباستثناء مركز أو اثنين، فإن المراكز المذكورة تعد عائقاً أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية التحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي"، كما جاء في الخطاب الملكي كما قلت.

إضافة إلى غياب التنسيق بين هذه المراكز والقطاعات الوزارية وعدم اعتبار هذه المراكز محور أجراة الاستراتيجيات القطاعية، زد على ذلك تعدد المتدخلين في مجال الاستثمار وانحصار دور المراكز في مرحلة الإنشاء دون المواكبة، وهو ما نبهنا له مرات عديدة، وقد أشار له التقرير ونؤكد اليوم، مما يقتضي إعادة النظر في مهام هذه المراكز وهيكلتها ورفع من قدراتها التدبيرية.

لذا فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندعو إلى تفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات والتي ما فتئت تؤكد عليها في مناسبات عدة قصد مواجهة العراقيل التي تحد من الاستثمارات.

إن الحديث عن الاستثمار يدفعنا لزوماً إلى الحديث عن العقار ككون ومحفز أساسي للاستثمار، وخاصة الشق المتعلق بتعبئة الملك الخاص للدولة

المناطق بصفة مستدامة خاصة وأن بلادنا تشغل على رؤية 2020 والتي يبقى مفتاح نجاحها إنجاح الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق حكمة جديدة مبنية على إعادة هيكلة هذه الشراكة وفق منهجية متكاملة، تحترم البيئة والخصوصيات الثقافية ومن أهم هذه الأهداف المتوخاة.

- إدراج المملكة المغربية ضمن الوجهات السياحية العشرين العالمية؛

- خلق 470 ألف شغل جديد على مجموع التراب الوطني؛

- رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي السياحي، نقطتين على الأقل من أجل الوصول إلى ما يقارب 150 مليار درهم مقابل 60 مليار المسجلة حالياً وهنا يجب إشراك الجهات للإنجاح هذه الأهداف والوصول إليها.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي فإن تقرير المجلس الأعلى انحصرت ملاحظاته على صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات ومجموعة بريد المغرب ومكتب معارض الدار البيضاء، وهنا لابد أن نسجل في فريق التجمع الوطني للأحرار شجاعة السيد مولاي حفيظ العلمي، الذي اعترف لنا بهذه الاختلالات وهو ما سيعزز صداقية وزاهة هذه التقارير في سياق كانت هذه المؤسسات العمومية لا تنسق مع الوزارة الوصية، حيث كانت مؤسسات مستقلة في تديرها واتخاذ قراراتها، وهو الملف الذي يحاول اليوم السيد وزير التجارة والصناعة الاشتغال عليه من خلال العمل على ضمان التقائية المشاريع، عبر خلق مؤسسات عمومية تعمل على تجميع جهود الوزارة لتحقيق النجاعة المطلوبة من خلال خلق وكالة التنمية الرقمية والوكالة المغربية لتنمية الصادرات والاستثمارات.

في هذا الإطار، ننوه بعمل السيد الوزير والدينامية التي يعيش عليها هذا القطاع من أجل تحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي التسريع الصناعي، الذي سيعمل على خلق الثروة وسيعمل على خلق فرص الشغل، وسيحد من تفاقم المعضلات الاجتماعية كالبطالة، مما سيعزز مكانة المقاول المغربية سيحسن من أدائها وصورتها في النسيج المقاولاتي العالمي.

في هذا الإطار كذلك لابد أن نشيد بتحسين أداء قطاع النسيج وتحركه مشددين على ضرورة مرافقته ومعالجته لإخراجه من برائين الأزمة وإيصاله إلى بر الأمان في هذا الإطار لابد أن يشتغل قطاع الصناعة والتجارة على خلق أقطاب صناعية خاصة بالمقاول الصغرى والمتوسطة وتوفير العقار الضروري الخاص بها، الشيء الذي سيجعلنا جميعاً على ضرورة إخراج القانون المؤطر للمقاولات الصغرى والمتوسطة لدعم الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة الدورة الاقتصادية والوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار، السيد الرئيس المحترم.

سيساهم في إنجاح التجربة الجديدة والناشطة..
شكرا السيد الرئيس.
شكرا على إنصاتهم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم،
أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيدة والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الرئيس،

جرت العادة في كل مداخلات الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين،
كل ما سمحت المناسبة لمناقشة تقارير المجلس الأعلى للحسابات، أن
نستهلها بالتأكيد المبدئي على عمق وجوهر العمل الذي يقوم به هذا المجلس
في التزام تام ومسؤولية كاملة من أجل ترسيخ الأبعاد التي أنشئ من أجلها،
مجلس الأعلى للرقابة على المالية العامة والذي ظل دائما في تواصل مستمر
مع مؤسساتنا التشريعية بمجلسها.

السيد الرئيس،

أقف اليوم أمامكم من موقع مغاير للموقع الذي ناقشنا فيه سابقا تقرير
المجلس الأعلى للحسابات، موقعنا هاته المرة هو من داخل الأغلبية
الحكومية، وهنا أجدد التأكيد باسم الفريق الاشتراكي على ما قلناه في
مناقشتنا بمناسبة التصريح الحكومي أننا لن نتوانى في النقد البناء والتنبيه
لكل نقص أو تجاوز، وكذلك التصدي لكل خلل أو ممارسة تضر بمصالح
المواطنين والمواطنات كلما لامسنا ضعفا في الأداء الحكومي.

انطلاقا من هذا التأكيد ينبع منح تقييمنا للتقرير الذي قدمه السيد
الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حيث بنينا هذا التقييم على
أسس المساءلة السياسية التي تسائل في العمق المرامي والأهداف من وراء
هذا العمل الجبار الذي يقوم به المجلس، حتى نستفز العقل السياسي
المغربي للإجابة حول مآلات هاته التقارير وكذا الجهد المبذول.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي بين أيدينا اليوم، يضع مسألة الحكامة في كنه المساءلة،
هل هي شعار للاستهلاك؟ هل هي لازمة شعورية لا أثر لها على أرض
الواقع؟ هل نحن أمام مصطلح عمومي للاستهلاك؟

مرد هذه الأسئلة، أيتها السادة والسيدات، أننا انطلاقا من كل التقارير
السابقة وكذا التقرير الحالي، نجد أنفسنا أمام نفس الملاحظات التي تقف
على كل الاختلالات التي تعري سياساتنا العمومية، تذهب إلى حد وصفها

من أجل الاستثمار، وبخصوص الاختلالات المسجلة من قبيل:
- عدم إيلاء الأهمية الكافية للعقار خلال مباشرة الإصلاحات المتعاقبة
لمدونة الاستثمار؛

- غياب سياسة عقارية وأجهزة مكلفة بالرصد وضبط الأسواق
العقارية؛

- عدم استجابة مساطر البيع الحالية لمتطلبات المستثمرين، وتعقيد
مساطر التفويت.

كل هذه الإشكاليات ندعو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى
تجاوزها عبر خلق وكالة تعنى بالعقار الصناعي.

أيها الحضور الكريم،

علاقة بالاستثمار ومحفزاته، لا أحد يجادل في كون العنصر البشري
والاستثمار فيه يشكل مكونا أساسيا لتشجيع الاستثمار وفعاليتها، وهو
ما يجيرنا إلى مقارنة موضوع التعليم والتكوين وخاصة الشق المتعلق
بالتكوين المهني، حيث إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشاطر
التشخيص الذي جاء به المجلس الأعلى للحسابات عند افتتاح قطاع
الوزاري الوصي من حيث غياب خريطة تكوينية وغياب نظام معلوماتي
للمنظومة وغياب مرجع موحد للمهن والحرف وعدم فعالية المؤشرات
المعتمدة لتقييم القطاع، زد على ذلك تواضع نسبة "التكوين بالتدرج"، رغم
أهميته القصوى في تقليص الفجوة بين برامج التكوين وحاجيات المقاول.

لذا، نطالب الحكومة بإلحاح شديد على تسريع وتيرة وأجراء
الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2016-2021 التي وقع الاتحاد العام
لمقاولات المغرب على العقد البرنامج الشامل المنبثق عنها، إلى جانب
مختلف الفاعلين والمتدخلين، حيث يظل ورش تأهيل الموارد البشرية،
إحدى أكبر تحديات التنمية.

الحضور الكريم،

أما في قطاع السياحة، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يلح على
ضرورة استدراك التأخير الذي طال رؤية 2020 وضرورة إعداد - في
أقرب وقت ممكن - الأهداف الجديدة الممكن تحقيقها للرؤية حتى تستجيب
لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين، وبالأخص الجوانب المتعلقة
بالتسويق والإنعاش في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها، مع
تنمية السياحة الداخلية التي يمكنها أن تشكل محركا دائما للقطاع.

وفي ما يخص وضعية "الشركة المغربية للهندسة السياحية"، فمن
الضروري مراجعة نموذجها الاقتصادي المبني إلى حد الآن على وضعية
عقارية ريعية، وهو ما لا ينسجم مع نظامها الأساسي وينبغي أن يبنى نموذجها
الاقتصادي على مبادئ الإنتاجية والمردودية، وبشكل عام على المبادئ التي
ثبنتها عليها المؤسسات المنتجة لقيمة مضافة حقيقية.

كما يجب العمل على تحسين حكومتها بما يمكنها من إطلاق دينامية
حقيقية للإنجاز الفعلي للمشاريع التي نصت عليها عقود البرامج الجهوية، بما

شكرا على تفهمك السيد الرئيس المحترم، شكرا.
أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد
المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتوجه بالتحية
والتقدير إلى السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات وإلى كل القضاة
والأطر الذين يتحملون مسؤوليتهم ويقومون بواجبهم بمهنية عالية وبهدوء،
ويقدمون نتائج عملهم لباقي الفاعلين، لكن للأسف لم تترتب على ذلك
إصلاحات عميقة وجوهرية، كان لها كبير الأثر في تدير الشأن العام وبالتالي
لم يزدجر أهل الفساد بل اكتسبوا جرأة حد الوقاحة في تبذير المال العام،
لأن العديد منهم بكل بساطة يتوفرون على غطاء سياسي، وهذا يجعلنا إلى
ما عبر عنه بإخلاص وصدق وقوة الخطاب الملكي، والذي عرى عن واقع
وبؤس المشهد السياسي وما يعتره من خواء قبيح وفساد تديري، إنه
خطاب من القلب إلى كل قلوب كل المغاربة، لذلك من الواجب علينا أن
نبادله نفس الصدق ونفس الإخلاص وبكل الحب والتقدير والاحترام
الواجب نحوه نؤكد ونجزم أن مسؤولية الأحزاب السياسية مؤكدة، هذا
أمر لا نقاش فيه، لكن السؤال والذي لا يجب أن نخجل من طرحه، من
شكل الحاضنة التي نشأت وترعرعت فيها هاته الكيانات السياسية؟ ومن
يوفر الغطاء والحماية لعدد من الكائنات الحزبية الانتهازية الفاسدة؟

الفئات الشعبية اليوم لها مطالب اجتماعية بسيطة، لكنها ملحة
ومستعجلة تضمن لهم أدنى شروط العيش بكرامة، ولن نتحقق تلك
المطالب إلا من خلال نهضة اقتصادية حقيقية تشمل كل المجالات
وتستوعب كل الطاقات والمؤهلات التي تزخر بها بلادنا، ولا يتأتى ذلك
كله إلا عبر إصلاحات سياسية جديرة تطهر المشهد السياسي والمدني عموما
من الطفيليات التي عشعشت وعششت فيه وشوهت معالمه، إصلاحات
تجعل من المشهد السياسي فضاء حرا مفتوحا تتقارع فيه الأفكار وتتنافس
فيه البرامج لخدمة المواطن المغربي دونما تحك أو توجيه أو هيمنة، هذا حتى
يكون لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة معنى وأثر في تدير الشأن العام.

السيدات والسادة،

أؤكد أن ما جاء في التقرير مهم ومهم جدا، لكن نظرا لضيق الوقت
سأنتقل للمحاور ذات البعد الاجتماعي، وأولها ملف التقاعد.

إننا نسجل بأسف أن الإصلاح المزعوم جاء عنوة على حساب كدح
ومعاناة الطبقة العاملة ومخلة بالمبادئ التعاقدية ومبدأ صيانة الحقوق
المكتسبة، وبالمعايير الدولية المعتمدة وخارج توصيات المجلس الاقتصادي

بالفادحة والخطيرة، مما يجعلنا نساءل السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى
للحسابات، على البعد الثاني الذي يمكن اعتماده كمنهجية من طرف المجلس
لتقويم هاته الاختلالات مستقبلا، فحينما يؤكد السيد الرئيس الأول
للمجلس الأعلى للحسابات في عرضه وبالضبط في الصفحة 10 منه على أن
المدونية واصلت وثيرتها المتسارعة على الرغم من الظرفية المواتية خلال 4
سنوات والتي تميزت بتنامي موارد المنح الخارجية وبتراجع الأسعار العالمية
للطاقة والمواد الأساسية، هنا يطرح سؤال كبير حول مصير المسألة
السياسية وحول مصير المبدأ الدستوري (ربط المسؤولية بالمحاسبة) تماشيا
مع أن المسألة وإعطاء الحساب تشكل إحدى الدعائم الأساسية
للحكومة الجيدة إضافة إلى النزاهة والشفافية والمشاركة.

اليوم، السيد الرئيس، الجميع يعرف حجم المخاطر والتهديدات التي تهدد
وطنا العزيز، وهي مخاطر ترجع بالأساس إلى استمرار نفس النتائج المترتبة
على هدر المالية العامة بشكل فوضوي وبدون مساءلة مما ينعكس بشكل
مباشر على الأوضاع الاجتماعية على المؤشرات السلبية، فكيف يعقل أن
يتم تشييد مشروع كبير وفي الأخير يأتي تقرير المجلس الأعلى للحسابات
ويقول بأن ذلك المشروع تم إنجازه دون الاعتد على دراسة الجدوى،
وبالتالي نكون أمام إهدار حقيقي للمال العام، وهو نفس الشيء ما أشار
إليه عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حينما تطرق
إلى مجموعة من القطاعات.

يظهر اليوم أننا أمام واقع أزمة لا يمكن معه التعامل بالتساهل أو
التجاهل، بل ينبغي اعتماد الحزم والمحاسبة لأن المواطن ليس قادرا على
الانتظار أكثر مما يعاينه من اختلالات مثلا في الميدان الصحي، في الميدان
التعليمي، في الميدان التنموي بصفة عامة، كما أن تعدد القرارات في تحقيق
المشاريع التنموية المبرجة يعني غياب التنسيق المؤسسي وتخطب البعض في
حسابات ضيقة قد زاد من تأزيم الواقع وخلق شروطا موضوعية ومادية لا
يحمد عقباها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذا كان القضاء المالي يعد من بين أهم الآليات الحقيقية في الدول
الديمقراطية والتي تستهدف ضمان الحكامة والشفافية في تدير المال العام
فإن هاته اللحظة تفرض ضرورة التعامل بالجديرة المطلوبة والمسؤولية
اللازمة مع مختلف التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، ولا
ينبغي - في تقديرنا - أن تذهب هذه التقارير أدراج الرياح، فالحكومة الجيدة
وتحقيق النزاهة والشفافية من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة هي مسؤولية
جميع السلطات العمومية والمنظمات المدنية وجميع الفعاليات الحية في المجتمع،
وأقف عند هذا الحد - شكرا السيد الرئيس - نظرا لضيق الوقت.

السيد الرئيس:

جلسة واحدة ولا يجب أن يدرج في آخر أسبوع من الدورة البرلمانية، ولضيق الوقت فمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قررت ألا تتدخل في تفاصيل هذا التقرير، وسنكتفي بمناقشة عامة في بدايتها لا بد أن نسجل الملاحظات التالية على التقرير وعلى عمل المجلس نفسه:

هذه المؤسسة الدستورية يجب أن تظل ذات مصداقية وأن تحظى باحترام الجميع وذلك باعتماد الموضوعية والصدقية وعدم الانتقائية في التدخلات وأن تشمل تدخلات المجلس جميع المؤسسات والهيئات والإدارات بدون استثناء، وقد سجلنا بإيجابية بدء المجلس بمهام رقابية في مؤسسات عمومية ذات وزن هام في النسيج الاقتصادي كصندوق الإيداع والتدبير والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وبرمجة مهمة رقابية بالمجمع الشريف للفوسفاط، ونتمنى أن يطلع المغاربة على حجم الإنتاج في هذا المجال، والتصدير لهذه الثروة الوطنية وحجم عائدها على الخزينة العامة.

أيتها السيدات والسادة،

ونحن نقاش هذا التقرير نتساءل عن مصير التقارير السابقة وعن الملفات التي أحيلت على القضاء على قتلها، فإذا كنا نتفهم أن تدخلات المجلس الأعلى للحسابات ذات الطابع الوقائي تكفي بتقديم اقتراحات وتنبهات للاختلالات فلا بد للتدخلات التي ترصد اختلالات كبرى واختلالات مالية وسوء تدبير مالية أن تحال على القضاء ولا بد أن يقول القضاء كلمته فيها، إعمالاً لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة هذا المبدأ الدستوري الذي أصبح يردده الجميع حتى المعينون بالمحاسبة أنفسهم.

السيدات والسادة،

لقد رصد التقرير العديد من الاختلالات وأثبت وجود خلل في كل مناحي الحياة الإدارية والسياسية وعلى الرغم من العدد القليل لتدخلات المجلس فهذه العينة تؤكد بالملحوس أن الفساد منتشر في الحياة العامة، ولذلك فالمواطنون ما عادوا يثقون لا في هيئات الحكامة ولا في مؤسسات الرقابة لأن الملفات تنفجر أممهم وهم يعانون يومياً فساد المسؤولين الإداريين والمنتخبين دون أن يطالهم الحساب، والملفات يتم إقبارها وتقارير وحتى التحقيقات التي يؤمر بفتحها بين الحين والآخر لا يعرف أحد مصيرها لقد اهتزت ثقة المواطن في المؤسسات وعزفوا عن المشاركة في الانتخابات.

أيتها السيدات والسادة،

لمعالجة كل هذه الاختلالات لا بد من ديمقراطية حقيقية، لا بد من فصل السلط، ولا بد من إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهنا يجب التذكير أنه لتفعيل هذا المبدأ تطالب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالملكية البرلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم ويكون الجميع خاضعاً للمساءلة والمحاسبة، وها نحن نرى كيف إنه على الرغم من أن الخطاب الملكي وجه اتهامات صريحة للجميع، فالجميع يتحدث عنه، ويستدل به، وكأن المعني به سكان من المريح وليسوا سياسيين ومسؤولين فاسدين، ساهموا في ضرب

والاجتماعي والبيئي وكذا توصيات المجلس الأعلى للحسابات وخارج الإطار الطبيعي ألا وهو الحوار الاجتماعي، ودون إجراء أية مساءلة جريئة في ظل دستور الحكامة حول أسباب إفلاس صناديق التقاعد وهذا للأسف ما أغفله التقرير.

أما على مستوى قطاع الصحة فيؤسفنا أن نسجل التزدي الخطير للخدمات الصحية والتي على علاتها لا تغطي كل الأقاليم، وغياب التدبير الأمثل للمنظومة الصحية بشموليتها، إن القطاع الصحي اليوم هو في ميسس الحاجة إلى إجراءات استثنائية تمكن المواطنين في المناطق القروية والجلبية من الخدمات الصحية المطلوبة في إطار العدالة الجالية المنشودة.

أما في مجال التربية والتعليم فلانزال القطاع يتخبط في أزمة بنوية متعددة الزوايا، تخمة الإستراتيجيات والمخططات وأزمة البنيات التحتية والموارد البشرية والثقافة البالية السائدة وأزمة التدبير الأمثل للموارد والمرافق، وكذا التخبط في إجراءات متسعة تجسد قمة الارتباك في تدبير القطاع، ولا أدل على ذلك من لجوء الحكومة إلى التوظيف بالعقدة والذي يضرب في العمق الاستقرار المهني ويوسع رقعة الهشاشة وما لذلك من انعكاس خطير على أوضاع رجال ونساء التعليم وعلى العملية التربوية والتعليمية برمها.

ملف آخر استدعى اهتمامنا كفريق، يتعلق الأمر بتدبير الحسابات الخصوصية المتعددة وتوفرها على أرصدة مرتفعة وعدم توظيف هذه الأرصدة في تلبية الحاجيات الاجتماعية المتنامية والملحة، وكلنا يعلم الصخب واللغط الذي حدث بين مكونات الأغلبية الحكومية حول تفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي - بعض الثواني - لكن لحسابات سياسية ضيقة ومقينة ضاعت حقوق فئات واسعة من المواطنين المقهورين الذي هم في أمس الحاجة إلى الدعم وخاب أملهم.

وشكراً جزيلاً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد الدستوري. عفوا فريق الاتحاد الدستوري فضل أن يسلم المداخلة ديالو مكتوبة. أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، لكن قبل الخوض في هذا النقاش لا بد من الإشارة إلى أن التداول في مثل هذا التقرير لا يتم في

عدة مرات، فالاختلالات في تلحم الحسابات الخصوصية يجب أن لا يجب الارتباك بجانب الارتباك المالي في مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة، هذه المرافق وصلت إلى 204 كثيرة كذلك تتحكم في واحد الجانب كبير في مالية الدولة، لا بد من الانتباه إلى إعادة ضبط هذه الآلية لصرف الميزانية، فبالرغم ارتفاع المداخل الجبائية لسنة 2015، هنا لا بد أن تفكر في إعادة التوزيع، ما نقاوشي غير غاديين، بحيث هنا، كما في التقرير ديال (OCDE) اللي هو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعطانا بعض الأفكار، لا بد للحكومة أن تفكر في هذه الأفكار، تكون هناك رافعات، رافعة تدارك التعثرات في نظام التدريب على المهارات وإزالة العقبات التي تحول دون الظهور للقطاعات التنافسية وتلبية الحاجيات في اتفاق وانسجام في السياسات العمومية، هذه رافعات لا بد من أن نجربها أعطاه هاذ لهاذ المؤسسة لا بد أن تفكر فيها.

هاذ المنظور يتعين تطوير المقاولات العمومية ما يمكنشاي أمام تردى الوضع الإداري وفشل الآلة الإدارية أن نترك جانبا محما يتعلق بدعم القطاع العمومي كمقاولات قوية.

كما يتعين في الأخير والانتباه إلى الظروف الصعبة التي تفر بها الكثير من القطاعات والمقاولات الصغرى التي تعيش مشاكل تزداد تدهورا إلى الآن. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى تدخلات السيدات والسادة أعضاء الحكومة، وذلك في نفس المسافة الزمنية 86 دقيقة كحد أقصى، وغنطلي الكلمة للسادة أعضاء الحكومة بالتتابع حسب الترتيب والحصة الزمنية المحولة لكل وزير، وفقا للمراسلة اللي وصلتنا من عند السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. ونبداو بالسيد وزير الداخلية المحترم في حدود 11 دقيقة، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

لا بد في البداية من الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تثن وتسجل أهمية التوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، كما أنها تؤكد حرصها على التفاعل معها وكذا مع توصيات السيدات والسادة البرلمانيين حول مواضيع التي تم الوزارة والتي تمت مناقشتها داخل اللجان البرلمانية.

كما أن التوصيات المضمنة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات ستشكل أرضية عمل مشترك بين كافة المتدخلين قصد اعتماد تدابير كفيلة بتجويد

العمل السياسي وفي قتل استقلالية القرار الحزبي وإضعاف النقابات والأحزاب السياسية، لقد أسمعت من ناديت ولكن لا حياة لمن تنادي. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لآخر متدخل في البرنامج وهو عن مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد السيد التقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

السادة أعضاء الحكومة، أتم في بداية السنة الأولى في هذه الولاية بين أيديكم تقريرا ضخما وعميقا لمؤسسة المجلس الأعلى للحسابات، سيفيدكم في ترسيخ وانطلاقة قوية في مسار برنامجكم المستقبلي.

لا بد من أن نخيي وأن نشكر هاته الهيئة التي هيأت هذا التقرير خصوصا في الظرفية التي كان فيها وخصوصا لاختيارها لسنة 2015 هي سنة خاصة بين 2016، التي عرفت انعكاسات خطيرة أو تراجعات كبيرة، فهذا التقرير يجب أن يكون مكان احترام والتنزيه من كل تعليق قد يسيء إليه، ونضعه آلية من الآليات لدعم الحكومة وتمكنها في تنفيذ برنامجها.

طبعنا مجموعتنا ليس لها من الوقت لتبدي رأيا في كل ما ورد فيه، سنتوقف على الجانب العرضاني الذي ورد في هذا التقرير والذي نعتبره محما جدا يتعلق بالمالية العمومية وكيفية صرفها، مقتضب في ثلاث ملاحظات:

الأولى، تتعلق بالدين العمومي، لا بد هنا أن نسجل بقلق المنحى التصاعدي للمديونية العمومية منذ سنة 2014، هاذ التصاعد يجب أن يضع لها حد، رئيس الحكومة في التصريح ديالو قال، في نهاية الولاية، السيد وزير المالية كذلك، سنضبط هذه المسألة في حدود 60%، نتمنى ذلك، ويعتبر هذا الدين العمومي إحدى العلامات المقلقة في سياسة الحكومة السابقة، ولا نريد أن يستمر القلق في ظل الحكومة الحالية.

المسألة لاشك أن تنامي المديونية العمومية في باب الاستثمار قد يؤدي إلى تنامي نفقات الاستثمار وارتفاعها، وهذا النسبة هذه وصلت إلى 63% في 2016، ما أدى إلى عجز في تنفيذ الميزانية في نفس السنة.

نتساءل معكم فلماذا يا ترى يتم الإخلال بالالتزامات المالية التي اتخذتها الحكومة على عاتقها؟ الاستثمارات لا تنفذ، لا تصل إلى نسبة التنفيذ إلى أقل من 50% وهل لدينا آليات لرصد مدى الالتزام بالتحقيق؟ لماذا لم تكن لدينا الكشف عن هذه الأسباب المعيقة لتنفيذ هذه الالتزامات؟

المسألة الثانية الحسابات الخصوصية، هذه الحسابات كثيرة جدا مازالت تسع 74 حساب خصوصي، كثير منها مجمد، أكد السيد وزير المالية في

يضر بمصالح المواطنين ويحرمهم من حقوق مشروعة"، وكما جاء في الخطاب الملكي السامي، فإن إعادة هيكلة هذه المراكز تتم في إطار تشاركي مع جميع المتدخلين لبلورة التوجهات الملكية السامية فيما يخص تجويد وتطوير أدائها حتى تكون في مستوى تطلعات المنعشين والمستثمرين الراغبين في المساهمة في التنمية الاقتصادية لبلادنا.

ويشكل الخطاب الملكي السامي بخصوص المراكز الجهوية للاستثمار توجهًا دقيقًا وواضحًا ودفعًا قوية قصد الإسراع بوضع واعتماد التدابير اللازمة لتحسين وتطوير آليات التدبير اللامتمركز للاستثمار ببلادنا والرفع من أداء المراكز الجهوية للاستثمار وجعلها أداة فعالة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الجهوي.

هذا وانطلاقًا من مضمون الخطاب الملكي وعلى ضوءه خلصت الدراسة الاستراتيجية المنجزة من قبل وزارة الداخلية حول التمويز الاستراتيجي لمراكز الجهوية للاستثمار، وكذا توصيات المجلس الأعلى للحسابات وتنفيذها لما جاء في البرنامج الحكومي 2016-2021 سيتم العمل بالتنسيق مع كافة الشركاء والقطاعات المعنية على تقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز مواردها المادية والبشرية وتحسين تموقعها ومراجعة هيكلتها ونظامها الأساسي وتحويلها لصلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار ومواكبة المقاولات والمستثمرين على المستوى الجهوي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

في ما يتعلق بصندوق التجهيز الجماعي فقد أسفرت مراقبة المجلس الأعلى للحسابات عن تسجيل 42 توصية 13 منها تخلى عنها المجلس لعدم جواها وذلك بفضل التوضيحات التي أدلى بها الصندوق، ويسجل بخصوص 29 المتبقية غياب ملاحظات حول حكمة الصندوق وتدبير ميزانيته حيث تهم هذه التوصيات بالأساس محدودية تغطية الجماعات الترابية والمساهمة في تمويل استثمارات وارتفاع سعر الفائدة المطبق على القروض بالإضافة إلى إعادة استراتيجيته الصندوق.

وللتذكير فإن صندوق التجهيز الجماعي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم إحداثه سنة 1959 واكتسب صفة بنك 1996.

وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيدات والسادة البرلمانيين بصفة عامة، والسيدات والسادة أعضاء لجنة مراقبة المالية العامة بصفة خاصة على الاهتمام والتفاعل البالغ الذي أبدوه أثناء دراسة ومناقشة توصيات اللجنة المذكورة بخصوص صندوق التجهيز الجماعي يوم الأربعاء 7 يونيو 2017، والأربعاء 26 يوليو 2017، حيث اشتغلنا معًا في جو من الجدية وتفاعلنا إيجابيًا مع أغلبية ملاحظاتهم واقتراحاتهم، وقد أسفرت أشغال هذه اللجنة على المصادقة على التوصيات المتفق عليها، والتي ترمي

أداء كل من المراكز الجهوية للاستثمار وصندوق التجهيز الجماعي وتأهيل المالية المحلية، وذلك قصد النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالية لبلادنا تحت القيادة السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا الصدد وبخصوص المراكز الجهوية للاستثمار، أود تجديد الشكر للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على إدراج هذا الموضوع ضمن أعمال المجلس برسم سنة 2015، وأن ثمن التقرير القيم الذي أعده قضاة المجلس الأعلى للحسابات، الذي وإن ركز بشكل أساسي على تقييم تجربة المراكز الجهوية للاستثمار وتقديم التوصيات تتعلق بحكمة وتنظيم واستراتيجية مجالات عمل هذه المراكز، فقد تطرق كذلك من خلال التحليل والتوصيات المقدمة لباقي الجوانب المتعلقة بالتدبير اللامتمركز للاستثمار والسياسات العمومية المعتمدة وطنيا و جهويا لتحسين مناخ الأعمال ولتشجيع الاستثمار.

أشير بهذا الخصوص إلى أنه وبالرغم من النتائج المسجلة من قبل المراكز الجهوية للاستثمار المحدثة في إطار تنفيذ سياسة التدبير اللامتمركز للاستثمار، يبقى بكل تأكيد عمل هذه المرافق وتدبيرها غير خال من النواقص والإكراهات التي واجهت مسيرتها التي لم تمكنها من تحقيق كافة أهدافها والاستجابة بالتالي لجميع انتظارات المستثمرين والمقاولين.

وقد تم من خلال التقرير المجلس الأعلى للحسابات الوقوف على هذه النواقص والإكراهات واستخلاص العبر بشأنها وتحديد التدابير الكفيلة بالرفع من أداء المراكز الجهوية للاستثمار وجعلها أداة فعالة كفيلا بخلق دينامية قوية للدفع بالاقتصاد الجهوي نحو النمو وخلق المزيد من الثروات وتوفير فرص الشغل، واستحضر في هذا الصدد خطاب العرش الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يوم 30 يوليو 2017 بمناسبة الذكرى 18 لتربع جلالاته على عرض أسلافه المنعمين، حيث قال جلالاته " المراكز الجهوية للاستثمار تعد باستثناء مركز أو اثنين مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، وهو ما ينعكس سلبا على المناطق التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص وأحيانا انعدامه ومن تدني مردودية القطاع العام مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين، ولوضع حد لهذا المشكل فإن العامل والقائد والمدير والموظف والمسؤول الجماعي وغيرهم مطالبون بالعمل كأطر القطاع الخاص أو أكثر، وروح المسؤولية وطريق تشرف الإدارة وتعطي نتائج ملموسة" انتهى النطق الملكي.

إن صاحب الجلالة نصره الله وأيده أشار في خطابه السامي إلى المشاكل الجسسية التي تعيق هذه المراكز، وإلى محدودية دورها وأدائها في تحفيز الاستثمار ومعالجة مشاكل المستثمرين، حيث قال جلالاته "عندما يقوم مسؤول بتوقيف أو تعطيل مشروع تنموي أو اجتماعي لحسابات سياسية أو شخصية فهذا ليس فقط إخلالا بالواجب، وإنما هو خيانة لأنه

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم، آسف.

أعطي الكلمة الآن للسيد وزير الصحة، تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا أنا جد مسرور باش نتواجد معكم اليوم، أولا للإجابة على أسئلتكم وتسؤلاتكم وانتقاداتكم اللي دائما بناءة واقتراحاتكم، وكذلك غادي تسمحو لي لكي أعقب كذلك على العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم 4 يوليوز 2017.

أولا، اسمحو لي أن أشير إلى بعض النقط قبل ما نبدأ في الأجوبة، مصالح الوزارة خضعت لمهمات رقابية متوالية، اللي دائما حرصنا كفريق في وزارة الصحة لتسهيل عمل القضاة، السادة القضاة المحترمون، والتجاوب الإيجابي، الإيجابي جدا مع ملاحظاتهم، فالتشخيص دياهم فيما يخص المشاكل اللي تيعيشها القطاع هو نفس التشخيص اللي قامت به الوزارة والملاحظات ديال المجلس هي اللي تنتبهاها منذ حوالي 5 سنوات باش نبنيو عليها استراتيجيات وبرامج الوزارة.

فكما جاء في مداخلاتكم وكما جاء في التقرير اللي قدمو السيد الرئيس، أركز أجسد إجابة اليوم بالتركيز على 4 نقاط اللي جا بهم المجلس واللي عاود ثاني في الأسئلة ديالكم:

- أولا الموارد البشرية؛

- الحساب الخصوصي للصيدلية المركزية؛

- تدبير المواعيد؛

- وأخيرا المخزونات الاحتياطية.

فيما يخص الموارد البشرية، فوزارة الصحة دائما أمامكم ولا في الغرفة الأولى وجا بها يؤكد ذلك المجلس الأعلى والسيد الرئيس كين نقص حاد في الموارد البشرية، رقم المنظمة العالمية للصحة تتقول باش نوصلو لأهداف التنمية المستدامة خاص أي دولة يكون عندها 4.45 مهني صحة لكل 1000 نسمة إلى حدود اليوم في المغرب عندها 1.51 مهني لكل 1000 نسمة، ولكن رغم هذا الخصاص فالمنجزات بكل صراحة جد مشرفة أنا غادي نرجع لها، نسردها منها بعض القليل.

أولا، هذه المهنيين اللي يشتغلون في ظروف صعبة، اللي كيشغلوا بنقص عددي فيها قدروا يحققوا نتائج جد مشرفة، منها مثلا ارتفاع المستشفيات اللي تزداد من 2012 إلى حدود 2016 ب 80%، وهذا بزيادة الناس اللي تيجيو في نطاق الرميدي ولا في الحق في الصحة.

إلى تجويد أداء هذا الصندوق والرفع من دوره وفعاليته، تماشيا مع تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وترتكز هذه التوصيات على 5 محاور هي:

- الحكامة؛

- سعر الفائدة؛

- التمويل؛

- المواكبة والدعم؛

- وأخيرا، تدبير القروض.

وللإشارة فإن التوصيات التي تمت المصادقة عليها بإجماع السيدات والسادة أعضاء اللجنة المذكورة تسيير في نفس سياق ما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي ارتكز على 3 محاور أساسية وهي:

- أولا، محدودية تغطية الصندوق للجماعات الترابية والمساهمة في تمويل استثماراتها؛

- ثانيا، ارتفاع سعر الفائدة؛

- أخيرا، الإستراتيجية المستقبلية للصندوق.

ويجب التأكيد بهذا الخصوص على أن وزارة الداخلية ستفاعل إيجابيا مع هذه التوصيات، وذلك بغية تحسين طرق عمل الصندوق وزيادة في فعاليته ومردوديته.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم جاري القروض الممنوحة للجماعات الترابية من طرف الصندوق إلى غاية 30 يونيو 2017 بلغ 16 مليار درهم، يضاف إليه مبلغ 7.5 مليار درهم يمثل حجم القروض التي توجد في طور التسديد. ويفضل تدابير المواكبة والتتبع التي اعتمدها الصندوق، فإن نسبة الحقوق المتعلقة الأداء لا تتجاوز نسبة 0.3% بتاريخ 31 دجنبر 2016 مقابل نسبة 7% بالنسبة للأبنك الجارية.

وفيما يتعلق بتعقيبات هذه الوزارة على توصيات المجلس الأعلى للحسابات فهي كالتالي:

أولا، بخصوص محدودية تغطية الجماعات الترابية ومساهمة تمويل استثماراتها، فتجدر الإشارة إلى أن جميع جهات المملكة تستفيد من خدمات الصندوق، مع العلم أن الاقتراض يبقى رهين بوجود مشاريع تنموية قابلة للتمويل وإرادة مجلس الجماعة الترابية ومداولاته للجوء للتمويل وكذا التوفر على قدرة الاقتراض.

كما أن الصندوق ينظم لقاءات تحسيسية لفائدة الجماعات الترابية بجميع جهات المملكة مع تقديم المساعدة التقنية للإعداد مشاريع تنموية والملفات اللازمة للاستفادة من تمويلاته.

ثانيا، بخصوص ارتفاع سعر الفائدة، فإنه بفضل الجهود المبذولة لتحسين آليات..

شكرا السيد الرئيس.

غير خاصنا نفهمو السيد الرئيس قال بأن كين تيبقي مليار و900، 1.9 مليار درهم اللي تبتقي والمستشفيات تعاني، غير صحيح، غير صحيح، وزارة الصحة الخدمات في وزارة الصحة ملي تشريو خدمات ماشي مجال أي بضاعة أخرى، لا وزارة الصحة اللي دار (vaccin) ديالو تزداد في (janvier)، (janvier) اللي جاي من بعد خاصو (le rappel)، أنا ما يمكنيش نسنى وزارة يعني الحكومة حتى تصوت على قانون المالية عاد ندير (l'appel d'offre)، احنا (l'appel d'offre) في وزارة الصحة هاذ الخصوصي تنديروه سنة قبل، ولهذا تيشد ذيك الفلوس تيكونوا عندنا دبا، والالتزامات (les crédits d'engagements) تيبقاوا ذاك مليار و900 وليني غير تيدوز تنخلصو بهم، تشريو دبا باش الأدوية غادي تجي مجال دبا ديال 2018 راه شريناهم دبا باش يجيو في 2018، وليني الترحيل تيكون مؤقت.

ولهذا وحا يرجعوا عندنا الإخوان ديالنا القضاة من دبا لعشر سنين غيلقانا دائما يبقاو يقولوا لنا باقي لكم 2 مليار، هذا راه لايد منو في الصحة، ما يمكنش لي تفاكسينا دبا ونقول لو تسنى (janvier) مثلا تزداد ونقول ودبا خاصك تسنى نديروا (l'appel d'offre) وما يتفاكسيناش هاذ السيد هذا؟ ما يمكنش.

الحساب الخصوصي ولهذا نلتمنى أن الإخوان ديالنا القضاة يفهموا هاذ الخصوصية ديال هاذ الحساب الخصوصي للصيدة المركزية، المشتريات تتم بطريقة استباقية، ولهذا الفلوس لايد تتكون مرحلة بطريقة مؤقتة.

تدبير المواعيد، النظام المواعي يلاه بدا في 2016، إلى حدود اليوم كين أكثر من 3 مليون اللي تيتسجلوا، كين مشاكل وليني خدينا احتياطات، أولا هاذ المواعي خذا جائزة أحسن تطبيق معلوماتي على المستوى العربي في دبي، ما خدهاش غير هكاك، احنا ما تعرفهموش، ما قلنا لهوموش أعطونا الجائزة، هما اللي عيطوا لنا وشاركنا.

ثانيا التقييم الداخلي ديال الوزارة راه درنا دبا واحد العتبة ديال الإنذار (un seuil d'alerte) غير تتوصل أكثر من 3 أشهر، 4 أشهر تنديرو حملات باش نخيدو ذاك الناس، واحنا نتحاولو نصحو الأمور.

فيما يخص المخزونات الاحتياطية، غير باش نذكر راه ملين تنديرو في (le rapport) اللي قدموا السيد الرئيس المحترم، المخزون البترول زائد المواد الغذائية وتدخلوهم معها الدم، راه كايته شي حاجة (qui ne va pas)، راه الدم هي المادة الحيوية الوحيدة التي لا تباع ولا تصنع، ما يمكنش نديرو معها البترول ونخلطوها راه هذاك كتسمى، راه البضاعة ديال الدم ماشي هي البضاعة ديال الطوموبيل، ما يمكنش، لأن المخزون الدم اللي (les plaquettes) عندهم يلاه 5 أيام من بعد 6 أيام خاصك تلوحو، (les CGR) عندهم 7 أيام خاصك تلوحو، (maximum) اللي يمكن يلقى الدم هي 42 يوم، ولهذا خاصنا نخممو هاذ الخصوصيات ديال الصحة ما يمكنش نديرها مع المواد الغذائية راه ما يمكنش، ما عنديش الوقت الكافي

ثانيا، تقليص وفيات الأبحاث اللي رغم النقص العددي فالوفيات في الأبحاث عكس ما قيل قبيلة في شي سؤال انخفض ب 35%، كانت عندنا في حدود 2010، 112 وفاة امرأة لكل 100000 ولادة حية الآن 72.6 وفاة لكل 100000 ولادة حية أي بانخفاض 35% ربما، هي ماشي ربما هي صحيح غير كافي، ولكن هناك نقص اللي قاموا به المهنيين.

ارتفاع نسبة التكفل العمومي في المستشفيات العمومية، الناس اللي عندهم مرض السكري التكفل ديالهم تزداد ب 40%، الناس اللي عندهم القصور الكلوي في المستشفيات العمومية التكفل ديالهم تزداد ب 50%، الناس اللي عندهم ارتفاع الضغط الدموي التكفل ديالهم في المستشفيات العمومية تزداد ب 183% هذ الشي كلشي الموارد البشرية رغم النقص العددي ديالها، ولكن احنا ماشي غير تنعيطو أرقام، تنقولوا كذلك أشنو هي بدات الوزارة باش تحل هذه المعضلة.

أولا، الرفع من المناصب المالية، هذه السنة خلافا لما يشاع ولما يكتب ولما يقال في المشروع ديال المالية 2017 عندنا حقيقة صحيح كنا دائما 2300 منصب مالي، هذه السنة عندنا فقط 1500 منصب مالي، ولكن ما نساوش نزيدو عليهم حوالي 1200 اللي كانوا غادي يخرجوا للتقاعد وباقيين، ما نساوش نزيدو عليهم حوالي 1500 منصب مالي المراكز الاستشفائية الجامعية ديال هذه السنة، ما نساوش نزيدو عليهم حوالي 1500 منصب مالي للمستشفيات العشرة اللي غنحلو اللي بدأت، حلينا ميدلت، خنيفرة، الريش السيانة اللي دازت، بعد غد إن شاء الله غادي يتحل سيدي ملوك ديال العيون في الجهة الشرقية، إلى آخره، إلى جمعنا 1500 زائد 1500 هي 3000 منصب زائد 1500 هي 4500 منصب زائد هاذوك اللي بقاوا حوالي دزنا بزاف إلى 5000 منصب، كين مجهود من طرف الحكومة رغم النقص العددي اللي خاصنا إلى حدود اليوم 9000 طبيب و 20000 ممرض، كين مجهود، غير كافي صحيح، ولكن ما يمكنش بأية حالة من الأحوال نقولو بأنه راه ما تدرا والو، ما كين حتى شي حاجة.

كذلك هاذ الشي بدينا نتحلوا هاذ المعضلة بالشراكة مع القطاع الخاص، اللي كين مرسوم اللي خرج اللي داز في مجلس الحكومة واللي بدينا التنفيذ ديالو لا في جرادة ولا في الحسمة، لا في الناظور، بعض الأطر ديال القطاع الخاص تيشغلوا معنا في تقديم يد المساعدة وليني تيتخلصوا في القطاع العام، كذلك عما قريب مرسوم جديد بالشراكة مع الجماعات الترابية وتحسين ظروف يعني العمل تدريجيا فيما يخص (LMD) اللي بدا، فيما يخص كذلك هاذ المليار درهم لمشتريات باش الأطباء والمهنيين اللي غادي يمشيو للمناطق النائية غادي يكون عندهم باش يعملوا.

فيما يخص الحساب الخصوصي للصيدلية المركزية، هذا غير باش نصح ونركز على هذه النقطة، هاذ الحساب الخصوصي للصيدلية المركزية تنو به الخزينة العامة للمملكة بهذا الحساب وتعتبره من أنجع الحسابات الخصوصية بالنسبة للأداء.

نسجل وأسجل شخصيا كما سجلتم التقدير الكبير والاحترام الذي نكنه لهذه المؤسسة الدستورية، وأكثه شخصيا لرئيسها الأول على الجهود التي تبذلها هذه المؤسسة في هذه التحليل وفي هذا التقرير والذي كان فعلا محايدا، والدليل على حياده أنه حتى داخل هذه النقاشات لاحظت أن في إطار التدخلات هناك من كان مع تحليل أو رأي وهناك من كان ضده في نفس التقرير.

وأعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد في إطار النقاش الهادئ والرصين أن نستنبط ونستنتج الملاحظات المهمة ونأخذ بها بدون عقدة لأننا نعمل كلنا في اتجاه واحد، ألا وهو مصلحة الوطن.

طبعاً في مجال المحور الأول الحصيلة في مجال قوانين المالية ديار 2013-2014 كما سطر في هذه المداخلة بالنسبة ل 2014 راه كان يكون عندنا الاجتماع ديار اللجنة فيما يتعلق بنقاش ديار قانون التصفية وسوف نتطرق بالأرقام لما جاء في القانون أو كيف صفي أو أنجز أو نفذ قانون المالية د 2014 وأخبركم أن قانون التصفية ديار 2015 راه جاهز وإن شاء الله، ربما في الأسابيع القليلة المقبلة غادي يدوز في مجلس الحكومة وغادي يجي لمجلس النواب ومجلس المستشارين وغادي تكون فرصة للتدارس حول تنفيذ هذه القوانين.

ولكن بملخصة ما يهمننا أنه في سنوات ماضية كان هناك مجهود كبير من أجل إعادة التوازن والتوازنات المالية العمومية، كان ذلك دون أن تكون هناك سياسة تقشفية تنقص من الاستثمار، كان ذلك في إطار ضبط الميزانية من أجل أن نضبط عجزها ومن أجل أن نضبط المديونية وغادي نطرق لهذه النقطة هذه بالذات.

طبعاً هذا ممكن أن نخرج من مرحلة كانت توصف في حينها بمرحلة الخطر، ما نساوش لا بد نشوفو القدام صحيح ولكن مرة مرة غير نشوفو نديرو شي شوفة اللور دغية باش نشوفو أننا كنا في نسبة لعجز الميزانية كبير جدا لا يمتل، 7.2% في 2013 استطعنا أن نسترجع أو نخفضه إلى حوالي 4.1% السنة الماضية ونجهد هذه السنة لتقليصه في حدود المعقول لأن العجز ديار الميزانية مرة أخرى يا إخوان هو الذي يصب في المديونية، تمويل العجز أساساً هو الذي يؤثر على الارتفاع للمديونية، فلا يمكن لنا أن نأخذ بواحد دون الآخر.

بالنسبة لهذه المديونية لأنه صحيح أنه في التقرير، وكما جاء على لسان أحد المستشارين، ذكر بأن المديونية في ارتفاع وهذا ما جاء في التقرير بالرغم من الظرفية الدولية المواتية وبالرغم من تراجع أسعار البترول، صحيح هذا صحيح ولكن ما علاقة المديونية بتراجع البترول؟ أتم تعلمون ونحن نستحضر أو ندرس أو نحلل هذا التقرير أنه منذ أن صادقنا جميعاً على القانون التنظيمي لقوانين المالية ربطنا المديونية بالاستثمار وقلنا ما يمكن تكون في الإطار ديار تنفيذ الميزانية خاص الحصيلة ديار النتيجة بين المداخل العادية وبين النفقات العادية (le solde ordinaire) خاص يكون

باش ندخل في هاذ..

اللي بغيت أخيراً نشير له إلى اسمحتوا لي الخدمات الصحية، هي خدمات تراعي الجانب الأخلاقي، الإنساني، القانوني، الاجتماعي والحقوقى الفصل 31، فهي تراعي أعلى ما عند الإنسان هي صحتو، هي حياتو، بغينا هاذ مجال هذا المخزونات الاحتياطية ما يمكنش نحسبها مجال مجال، مجال دبا شراء الخدمات راه ما تشري خدمة صحية مجال تشري طومويل، خاصنا نتفاهمو على هاذ القضية هاذ، ولكن هاذ الشي كلشي واخا قلتو، فاحنايا كشمئو هاذ التقرير اللي تجاوبنا معه بسرعة بعد ما جانا التقرير في 24 ابريل، كانت أجوبة كتابية ثم ترأست اجتماعات 3 ماي، من بعد صيفطنا أجوبة كذلك بعد العرض ديار السيد الرئيس 4 يوليوز صيفطنا ملاحظات إضافية كتابية اللي كتبناوها.

واللي بغيت نقول أخيراً بأنه هاذ التقرير خذناه بعين الاعتبار، سنتفاعل معه إيجاباً بجدية وبكل مسؤولية وبكل تجاوب مع السيدات والسادة القضاة والسيد رئيس المجلس الأعلى اللي كنشكركم على العمل الجبار اللي كيقوموا به.

شكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء،

أولاً، قبل أن أبدأ أو أتطرق لما جاء في ملاحظة التقرير للمجلس الأعلى للحسابات وما جاء أيضاً في ملاحظاتكم حول هذه الملاحظات، لا بد أولاً أن نستحضر ونستلهم ونستوعب خطاب جلالة الملك حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد في هذه اللحظة السياسية بالذات، وأن نعبر عن تعبتنا الشاملة وضرورة تعبتنا الشاملة حكومة، وبرلماناً، أحزاباً وبقابات ومجتمع مدني للعمل على تعزيز الثقة وإعادة الاعتبار للعمل السياسي النبيل حتى يكون فعلياً وحصرياً في خدمة المواطن، ونعبر عن اصطفاً وراء جلالة الملك حفظه الله لتزليل وترجمة كل توجيهاته وما جاء في مضامين خطابه السامي وما تقتضيه هذه المرحلة من تسريع للبرامج والمشاريع التي تصب في خدمة المواطن، والإصنات والتفاعل مع شكايات المواطنين والوفاء بالالتزامات.

طبعاً فيما يتعلق بالتقرير، وكما ذكرت في مجلس النواب المحترم، لا بد أن

ل(ONCF) واعطينا مليار و800 ل (ONEE) وغادين إن شاء الله نستمررو باش نفضيو مع هاذ (butoir) أو ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، الفائض ديال القيمة المضافة اللي دبا كتردوه.

فلهدا احتساب عجز ميزانيتنا صحيح مصادق عليه حتى المجلس الأعلى للحسابات يقوم بالمطابقة، ومتفق عليه لأن واحد (type de comptabilité) في بلادنا اللي هي (la comptabilité caisse) النفقة كندخل كتسجل أو كتخرج كتسجل، المدخول كيدخل كيتسجل، وفي آخر السنة كنعطيو الحساب، إذن هذا العجز يحسب بنفس الطريقة منذ سنوات وهو يبقى ذلك عليه في السنوات المقبلة.

بالنسبة للحسابات الخصوصية أيضا تذاكرنا في اللجنة التوجه هو التقليل، دبا عندنا 71 حساب بعد أن كان 156 حساب في 2001 ويفضل المجهود الجماعي بين الحكومة وبين البرلمان نمشيو نشوفو هاذ الحسابات ونشوفو اللي ما بقاش صالح نحيدوه، اللي بقا والي ندبحو إلح.

ولكن راه تتلعب دور مهم، الإشكال واش القدرة التديرية ديال الأمرين بالصرف قوية وصلية باش أنها تستغل هاذ النفقات في المجال لأنها كلها موجهة تقريبا للاستثمارات، راه نفس المشكل تنعانيه أيضا في الميزانية العامة لأن كل سنة تبيكون هناك ترحيل ديال واحد القسط كبير من الميزانية العامة لأن القدرات ديال الأمرين بالصرف وديال الإدارة، وهذا طبعا من المسائل التي نشغل عليها كيفاش تنمية القدرات الإدارة باش توصل واحد نسبة يعني الإصدار مهم، السنة الماضية، حققنا صحيح نسبة إصدار ميزانية عامة ممة جدا ديال 75%، يجب أن تقوي القدرات ديال الأمرين بالصرف في إطار البرمجة باش أنها توصل أيضا إلى نسبة إصدارات فيما يتعلق بهذه الحسابات الخصوصية.

على كل حال للحديث شجون، وطبعا موعدا في لقاءات مقبلة في إطار لجنة المالية لنتدارس الموضوع أو المواضيع التي لم أتطرق لها. شكرا على استماعكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة للسيد، لا أرى في القاعة السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، كاتبة السيدة الوزيرة، تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة ارقية درهم كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المستشارين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

حضرات السادة الوزراء المحترمون،

(positif) معناه أنه المديونية تمشي أساسا وحصريا فقط للاستثمار.

إذن بملخص، إذا بعينا نهبطو من المديونية خاصنا نهبطو من الاستثمار، وهذا غير ملائم لأنه في نفس التقرير جاء على ضرورة مواصلة الاستثمارات العمومية لأنه تهيئ بلادنا طبعا للتنافسية وطبعا لتحسين تنافسيتها، راه المغرب بفضل القانون التنظيمي لقوانين المالية حتى هو دار ذلك (la règle d'or) ديالو وكاتبة في بعض العديد من البلدان أنه المديونية لا توجه إلا للاستثمار، خاص الآن السؤال ماشي المديونية هذا الاستثمارات العمومية واش هي استثمارات فيها المرودية الكافية الاقتصادية والاجتماعية باش ترد لينا هاذيك المديونية؟

على كل حال هاذ الملاحظات كلها، يا إخوان، غير باش نذكرها أنها تكون في نقاش طويل وعريض داخل اللجنة ديال المالية لجميع هذه الملاحظات وجميع هذه الميادين.

بالنسبة لمنهجية احتساب العجز لا بد أن أقول مرة أخرى، وبعدا قبل المديونية كانت صحيح في تسارع بين 2009 حتى 2014 كانت المديونية كتزيد ب 3.5 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنويا، يعني المعدل هو 35 مليار السنيتين الماضيتين، تزدت ب 0.7 نقطة وهاذ السنة إن شاء الله غنحاولو أن هاذ المديونية تبقى في مستوى مديونية الخزينة، لأن المديونيات بمفاهيم متعددة، مديونية الخزينة غتبقى في نفس المستوى أو نسبة المديونية غتبقى في نفس المستوى ديال هاذ السنة اللي هي في حدود 64.7%.

فيما يتعلق بمنهجية احتساب العجز حتى لا يكون هناك لبس أو تفكير مناقض للمصادقية التي تسير فيها بلادنا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، لأن هاذ التقارير حول المغرب، كاتبة التقرير ديال طبعا هذا الذي تناقشه، ولكن شوف واحد التقرير اللي خرج غير البارح ديال صندوق النقد الدولي وماذا يقول عن سياستنا المالية؟ وما يقول عن سياستنا الاقتصادية؟ وكلها إيجابيات، وما يقوله عن دور المغرب الحمد لله المغرب وحركته في مجال الإصلاحات، هذا تقرير جد إيجابي الذي راه ماشي تقرير ديال (compliance) الذي يوافق هوانا، حتى هو تقرير حيادي يقوم به خبراء مستقلون عندهم المصادقية وعنهم الثقة.

قلنا يا ودي احتساب العجز راه هكذا كنعسبو من نهار اللي بدا الاستقلال هكذا كنعسبو هاذ العجز، راه ما غيرنا ما بدلنا، أن نقول وهذا ما جاء في التقرير أنه يجب مراجعة منهجيته من أجل أن نأخذ بعين الاعتبار المتأخرات ديال أداء الخزينة خاصة فيما يتعلق باسترداد الضريبة ممكن تناقشو، ونا تناقشو على استرداد الضريبة (TVA) علاش من (TVA) كنهضو؟ على (butoir) وعلى (butoir) ديال المؤسسات العمومية، لم يكن أبدا شي حكومة فالسابق كنعترف بذاك (butoir) والحكومة لا تعترف ب (butoir) وباغيين ندخلو فالحساب، الحكومة التي اعترفت بهذا (butoir) هي الحكومة السابقة، وبدينا في 2014 كتردوه بعدا للقطاع الخاص وبدينا كتردوه الآن للمؤسسات العمومية، اعطينا 2 مليار

- برنامج "باكت"، الذي يهدف إلى تعميم الولوج لشبكات المواصلات أي توفير خدمة الهاتف لأزيد من 2,3 مليون نسمة إضافية والذي بلغت نسبة إنجازه 99.2%؛

- برنامج (Génie) الذي يهدف إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التربية الوطنية والذي استفادت منه 8600 مؤسسة تعليمية؛

- برنامج "إنجاز" الذي استفادت منه ما يقارب 150000 طالب بالتعليم العالي؛

- برنامج "نافذة" الذي استفادت منه 150000 أستاذ، كما تمت المصادقة مؤخرا على مشاريع تهدف إلى تطوير الاستعمالات.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنه رغم التأخير الذي عرفه إنجاز بعض المشاريع، إلا أنها بلغت مستوى الأهداف المسطرة لها، كما أن المشاريع التي لم يشرع بعد في إنجازها وهي مشاريع لا تدبرها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، فإن ميزانيتها قد فوضت الوزارات المعنية بها.

وتفاعلا مع توجيهات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بتحديد الإطار الاستراتيجي المنظم للخدمة الأساسية للمواصلات، فقد تم تبني التوجهات الأساسية من طرف الصندوق في مارس 2015، وتهم هذه التوجهات عنصرين هامين: تطوير البنية التحتية للصبب المرتفع 4G,FO تطوير استعمالات عبر إطلاق طلبات المشاريع.

أما فيما يتعلق بملاحظة المجلس حول تمويل الصندوق من العمليات التي وجب تمويلها من طرف ميزانيات الهيئات المعنية، يجب التوضيح بأن الصندوق لم يمول أي مشروع بشكل كامل، حيث كانت كل التمويلات جزئية، وكمثال على ذلك برنامج "Génie" حيث صممت وزارة التربية الوطنية الميزانية، وبرنامج "إنجاز" حيث يساهم كل طالب بنسبة 15% على الأقل، كما أن الصندوق يحرص على أن لا تمول هذه المشاريع بشكل مضاعف.

ومن جهة أخرى يجب التنبيه إلى أن الهيئات المعنية والمؤسسات التي استفادت من برامجها من دعم صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، مسؤولة عن جودة واستمرارية الخدمات، حيث يجب أن تأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار في ميزانيتها.

وفي الأخير، وكما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، يلعب صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات دورا مهما في تفعيل إطلاق المشاريع التي تساهم في تقليص الفجوة الرقمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث أن المشاريع التي يمولها الصندوق ترتبط بشكل مباشر بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يمثل أحد مكونات الرؤية الاستراتيجية للخدمة الأساسية المتبناة سنة 2016.

المحور الثاني: مجموعة بريد المغرب.

يشرفني ويسعدني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر لأعرض على أظاظكم عناصر الإجابة على المحاور التي تخص وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

أود في البداية أن أشكر المستشارين المحترمين على تفاعلهم مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات الشيء الذي يدل على انخراطهم في تنزيل مقتضيات دستور المملكة الذي يخضع لتسيير المرفق العام لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية.

كما أتمن العمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

وفي هذا الخصوص ووفق المهام الموكولة إليه وفي إطار مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية أنجز المجلس الأعلى للحسابات خلال سنة 2015 ثلاث محام رقابية بقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي شملت كلا من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات ومجموعة بريد المغرب ومكتب معارض الدار البيضاء، وقد خلصت هذه العمليات الرقابية إلى مجموعة من الملاحظات التي تعاملت معها الوزارة والمؤسسات المعنية باهتمام وإيجابية كبيرين واتخذت مجموعة من الإجراءات لتنزيل توجيهات المجلس الأعلى للحسابات وتقييم النقائص التي أبرزها وفي ما يلي بعض المعطيات والتوضيحات على ما جاء في التقارير.

المحور الأول صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، بخصوص صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات أبرز التقرير مجلس الأعلى للحسابات أنه يتوفر على رصيد مهم يفوق مليوني درهم، وقد أرجع المجلس هذا إلى محدودية فعالية الصندوق حيث لم ترق الإنجازات المحققة في مجال الخدمة الأساسية للمواصلات إلى مستوى الأهداف الإستراتيجية المسطرة بما في ذلك تخفيض الكلفة الرقمية، وبالرجوع إلى توفر الصندوق على رصيد تقدي مهم مقارنة مع البرامج المحددة في مجال الخدمة الأساسية للمواصلات وكذا التأخر على مستوى إنجازها، يستنتج المجلس أن هذه الإنجازات لم ترق إلى مستوى قدرات الصندوق الحالية والمستقبلية، وي طرح سؤال فعالية هذه الآلية فيما يتعلق بأفق بتعميم التغطية "باكت" واللجوء المتزايد إلى منطوق الدفع خلال السنوات القادمة بل ومراجعة نسبة تمويل الفاعلين للخدمة الأساسية.

ومن جهة أخرى فإن المجلس أثار الانتباه إلى خطر تمويل البرامج اعتمادا على وفرة الأرصد في غياب رؤية واضحة للخدمة الأساسية للمواصلات، وهنا لا بد من الإشارة إلى ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات تلخص المشاكل المطروحة إزاء هذا النوع من الصناديق، إذ لا بد من الحرص على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمويل المشاريع وعدم تمويل كل المشاريع نظرا إلى الحالة النقدية، فبالفعل فإن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات التي تشرف على تدبير صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات كانت حذرة بشأن اختيار المشاريع القابلة للتمويل من طرف الصندوق، حيث مولت أساسا:

المغرب الهدف الاستراتيجي للنمو في قطاع الإرساليات وذلك من خلال تبادل الخبرات التشغيلية مع شركة (SDTM) التابعة له، ومن بين الأهداف التي تم تحقيقها، تجميع محاور النقل مما سمح بتحسين الخدمات واقتصاد الموارد للشركتين (SDTM) وبريد المغرب وتقليص الأجل.

ربما السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارون، لضيق الوقت، سوف أنتقل إلى المحور الثالث وهو محور مكتب معارض الدار البيضاء.

السيدات والسادة المستشارون،

إن عملية افتتاح معارض الدار البيضاء سنة 2015 من طرف المجلس الأعلى للحسابات، تعد ثاني عملية مراقبة بعد تلك التي قام بها المجلس سنة 2008، وقد أسفرت العملية الأولى عن مجموعة من التوصيات حرص كل من المكتب والوزارة على العمل بها وتنزيلها.

وللتذكير فقد عرف مكتب معارض الدار البيضاء تراكم عدة مشاكل مالية نتج عنه سنة 2005 عدم تسديد الأجور في مواعيدها وكذلك انخراط شهري للموظفين في صناديق التقاعد، وقد تبنى المجلس الإداري للمكتب جراء ذلك مخطط إعادة هيكلة هذه المؤسسة، شمل هيكلة الموارد البشرية، بحيث تم اعتماد عملية المغادرة الطوعية ابتداء من شتنبر 2008 بتمويل ذاتي من المكتب، وقد نفذت هذه العملية على مراحل حسب الموارد المالية المتاحة ونجح عنها تقليص العدد الإجمالي لموظفي المكتب بنسبة 47%.

السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد وزير العدل، في حدود 10 دقائق.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني ويسعدني أن أقف أمامكم هذا الصباح في هذا التمرين الديمقراطي المكرس لأحد أهم مبادئ الحكامة التي يقوم عليها الدستور المغربي، وهي ربط المسؤولية بالمحاسبة، وأستشعر رهبة الوقوف أمامكم بمناسبة هذا التمرين الديمقراطي وخاصة حين أستحضر حملات الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد.

أعتقد أن هذا الخطاب القوي الشجاع العميق يستلزم منا أن نسأل كل أشكال التمرينات الديمقراطية، يجب أن يدفعا إلى قراءة جديدة لكل ما هو مفروض من مسؤوليات دستورية على الحكومة وعلى البرلمان بغرفتيه

السيدات والسادة المستشارون،

إن ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات حول تسيير مجموعة بريد المغرب انصبت حول مهام وخدمات المؤسسة، وكذا نظام حكامتها وتسييرها في الفترة الممتدة بين سنوات 2010 و2014، وفي هذا الشأن فقد أشارت المجلس للنتائج الجيدة للمكتب بخصوص تنفيذ المجموعة لعقدي البرنامج المبرمين مع الدولة لفترتين 2010-2014 و2013-2017، خصوصا ما يتعلق بتطور رقم معاملات أنشطة الإرساليات والأنشطة البنكية، مما مكن بريد المغرب من تحقيق نتيجة مدمجة صافية قدرها 317.79 مليون درهم سنة 2014 متجاوزا بذلك الهدف الاستراتيجي المحدد في 303 مليون درهم.

أما ما يتعلق بالأنشطة الرقمية ورغم كون بريد المغرب لم يتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة لارتباطها بشكل خاص بمستوى تطوير برامج الالكترونية للقطاعات الحكومية، فإن المؤسسة تبقى الشريك الأساسي للإدارة العمومية، باعتبارها سلطة التصديق الالكترونية وقاعدة استضافة للخدمات الإدارية الغير المالية.

وفي هذا الصدد تعزم مجموعة بريد المغرب أن تلعب دورا رياديا في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المغربية الرقمية التي وضعتها وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

وفيما يتعلق باللوجستيك، قد واجهت الشركة عددا عند بداية تنفيذ البرنامج الزيادة، البرنامج الزيادة الحادة في قدرة التخزين اللوجيستية المعروض في السوق و تباطؤ الطلب نتيجة التأخير في تنفيذ الاستراتيجية اللوجيستية الوطنية، لذلك قررت المجموعة التركيز الإستراتيجية على أسواق متخصصة وأسواق البيع بالمراسلة والتجارة الإلكترونية وكذا اللجوء لتأجير بدل بناء منصات لوجيستية، ومن أجل الدفع أو الرفع من مردودية النشاط إرسالية ذات القيمة المضافة، افتتح بريد المغرب سنة 2013 فرعا متخصصا تحت أسم "بريد ميديا"، هذا الأخير ساهم بنتائج الإيجابية في تدارك التأخر المسجل في هذا المجال.

وبخصوص توصيات المجلس حول الخدمة الشمولية للبريد، فقد مكنت الدراسة المنجزة سنة 2012 من بلورة مشروع قانون حول النشاط البريد، كما مكنت من توفير مشروع دفتر تحملات خاص بمتعهد الخدمة الشمولية للبريد، لكن يجب استكمال هذه الإنجازات في بلورة النصوص التطبيقية لمشروع القانون ودفاتر التحملات خاصة بالمتعهد بالخدمة المتحضر بها ودفاتر تحملات خاصة ودفاتر تحملات خاصة بالمتعهدين في مجال الخدمات التنافسية، وكذا وضع إستراتيجية على المدين المتوسط والبعيد خاصة بالافتتاح التدريجي لقطاع البريد على المنافسة.

أما في مجال خدمة الطرود البريدية، لا بد من الإشارة إلى أن أهم أسباب الخسائر المسجلة في رقم المعاملات تعود إلى قطاع غير مهيكل والذي تنشط به مجموعة من الجهات الفاعلة، لكن رغم ذلك حقق بريد

وتسهيل الولوج إلى العدالة ودعم الشفافية وتوفير آليات لمراقبة أداء مرفق العدالة.

فهذا الملاحظات كلها رفعت من وثيرة انشغالنا الأساسي بدعم الشفافية لتوفير آليات المراقبة ومحاربة كل أشكال الفساد في احترام تام لمقتضيات الدستور واستقلالية القضاء.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بسرعة فيما يتعلق بالتدبير الاستراتيجي لوزارة في مجال الاستثمار اللي جات في الملاحظة، إذن استمدجنا هاذ الملاحظة في إطار تنزيل الأهداف الرئيسية التي توافق عليها المغاربة في إطار إصلاح منظومة العدالة اللي كانت موضوع حوار وطني شامل، تم اتخاذ تدابير لإنجاح هذا الورش والمخططات ديال الوزارة منذ 2008-2012 إلى اليوم، اعتمدت مثلا مؤشر لقياس الأداء بنسبة البنيات الملائمة للمحاکم، مؤشرات قياس التكفل بالنساء والأطفال؛

ثانيا، أن مشروع نجاعة الأداء، أصبح مرافقا للميزانيات الفرعية بهدف الرفع من مستوى النجاعة في الإدارة القضائية؛

التدبير الميزانياتي والمالي قررت وزارة العدل بشكل تدريجي بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للالية، حيث كانت من القطاعات النموذجية التي شاركت في جميع المراحل التجريبية للميزانية المهيكلية؛

حديث الإدارة القطاعية يستهدف إعادة تحديث الإطار القانوني لهيئة كتابة الضبط إعادة تنظيمها وهيكلتها؛ يستهدف أيضا أفق إنجاز المحكمة الرقمية.

كانت عندنا ملاحظات كثيرة فيما يتعلق بموضوع مؤسسة الأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، هاذ المؤسسة الآن تخضع لعملية إصلاح شامل ولعملية تحديث بهدف التجاوب مع كل الملاحظات والقطع مع بعض الاختلالات والأخطاء المهنية التي عددها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ونحن بصدد إعادة النظر كليا في هاذ المؤسسة.

السيد الرئيس،

أود أن أختتم كلمتي بما جاء في الخطاب السامي لجلالة الملك وأستحضر مقتطف منه، يقول جلالة الملك:

"هنا أشدد على ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية للفصل الأول من الدستور التي تنص على ربط المسؤولية بالمحاسبة، لقد حان الوقت للتنفيذ الكامل لهذا المبدأ، فكما يطبق القانون على جميع المغاربة يجب أن يطبق أولا على كل المسؤولين بدون استثناء أو تمييز وكفاية مناطق المملكة"، إنه عنوان إدارة مغربية جديدة، ويشرفني أن أؤكد لكم الإرادة السياسية القوية لترجمة هذا التوجيه الملكي على الأرض.

شكرا جزيلًا السيد الرئيس.

وعلى المجلس الأعلى للحسابات وعلى أدائنا السياسي والإداري بصفة عامة، وأعتقد أن هذا الخطاب يفتح آفاق جديدة لثورة هادئة تواصل تعميق الإصلاحات، تواصل تعميق الإنجازات وتتصدى بكل شجاعة لكل الاختلالات المعبر عنها والتي لا ينفك مواطناتنا ومواطنونا يعبرون عنها.

ولحظة الاستماع أساسا إلى تدخلات المرکزيات النقابية ورغم كل دفوعاتنا في الحكومة ورغم كل ما نتقدم به من مرافعات وهي عقلانية ومأسوسة وتستند إلى القانون وإلى المشروعية، أعتقد أن مداخلات النقابات يجب أن تدفعنا إلى مساءلة عميقة لكل الإستراتيجيات التي نحن بصددناها.

بدا أود أن أحيي المجلس الأعلى للحسابات على تقاريره وأن أؤكد على التفاعل الإيجابي للحكومة مع هذه التقارير، وأن أؤكد أيضا الإرادة القوية للحكومة لمحاربة كل أشكال الفساد بلا هوادة، ومحاربة كل الانحرافات المالية وغير المالية التي يشرها المجلس الأعلى للحسابات أو غيره من المؤسسات.

باقتضاب بلغ مجموع القضايا التي أحالها المجلس الأعلى للحسابات إلى وزارة العدل 115 قضية، نعطيكم الإحصائيات التفصيلية، صدر 21 قضية صدر فيها قرار نهائي، 19 قضية هي قيد المحاكمة الآن، 21 قضية قيد التحقيق، 43 قضية أو ملف يوجد في مساطر البحث وتم حفظ 11 قضية، ورغم ذلك ورغم هذا المجهود المبذول نستشعر أن هناك انطباعا عاما يسود الرأي العام بأن الفساد يتفاحش وبأن المخالفات المالية لا تجد من يتصدى لها وبأن معركة التخليق مازالت طويلة، فإذن خطاب صاحب الجلالة يضعنا في مواجهة أسئلة حادة عميقة، ذات طابع تاريخي، ولا بد لنا كنخب سياسية أن نتصدى لها.

وأود أن أخبركم، السيد الرئيس الحكومة، تفضل مشكورًا بالدعوة إلى اجتماع عاجل مساء اليوم للحكومة للشروع في الإعداد للإجابات التي يجب أن تأسس على هذا الخطاب، وللإجابات التي ينتظرها المواطنون من الفريق الحكومي لتفعيل ما حفل به الخطاب المولوي.

إذن المجلس الأعلى للحسابات مؤسسة مهمة، أساسية، نعتبر أن وظائفه الرقابية ووظائف مهمة، ولكن هو أيضا كمؤسسة دستورية يجب أن نستحضر اليوم الطابع التاريخي للمرحلة، وأن يبحث في الصيغ الارتقائي بوسائله وبآلياته الرقابية للمرافقة اليومية لأداء كل المؤسسات وفي طبيعتها المؤسسات العمومية والقطاعات الحكومية.

نحن في وزارة العدل كسائر الوزارات رحبنا بالتقرير المجلس الأعلى للحسابات أخذنا بعين الاعتبار كل الملاحظات الوجيهة التي جاء بها المجلس في إطار تفاعلي، إيجابي لاعتبارنا أن نتقاسم كوزارة العدل نفس الأهداف مع المجلس الأعلى للحسابات، وهاذ الملاحظات استمدجناها في عمل المجلس وفي استراتيجيته المستقبلية من أجل تحقيق نجاعة قضائية فعلية ودعم الشفافية والتخليق وتقديم خدمات ذات جدوى وسرعة لفائدة المرتفقين والمتقاضين وتسريع وثيرة إنجاز الخدمات القضائية والإدارية بالمحاکم

خصوصا على السياحة الشاطئية، وكان تتركز على خلق واحد 6 ديال المحطات كبيرة سياحية، وحدة على البحر المتوسط و 5 على المحيط الأطلسي، ابتداء من العرائش، مزاكن، الصويرة، تغازوت، و (plage blanche)، هاذ السياسة اللي كانت مبينة أساسا على هاذ المحطات السياحية الشاطئية كانت كذلك تتركز على إطلاق هاذ المحطات 6 في مرحلة واحدة، مشينا لهاذ المشاريع في مرحلة واحدة وبغينا ننجزوا هاذ 6 ديال المحطات دفعة واحدة بواحد النموذج اقتصادي مبني على 3 ديال المكونات:

- المكون الأول هو بناء الطاقة ايعابية ديال الفنادق؛

- المكون الثاني هو التنشيط ديال هاذ المحطات؛

- والمكون الثالث هو عندو واحد الجانب عقاري اللي يمكن لو يخلق التوازنات داخل هاذ المحطات بالنسبة للمستثمرين آنذاك.

المستثمرين آنذاك كانوا كلهم تبعوا لطلب العروض اللي كان دار، كانوا كلهم مجموعات أجنبية اللي كلها أعطت الاهتمام ديالها لهاذ 6 ديال المحطات، ولكن بالأسف الأزمة العالمية ديال 2008 خلت أن هاذ التطور اللي كان ماشي في السنوات الأولى يعرف واحد النوع ديال التعثر وعرف كذلك انسحاب جل هاذوك المنعشين الأجبيين الأصليين اللي كانوا بداوا في هاذ المحطات السياحية، فاضطرت الدولة آنذاك إلى التركيز على بعض المحطات واللجوء إلى مستثمرين مؤسسانيين لتكامل إنجاز البعض منها.

فيما يتعلق برؤية 2020، ركزت طبعا على مواصلة المخطط الأزرق، وأعطت أهمية كبرى لجوانب ديال السياحة الأخرى، السياحة الطبيعية، السياحة الجبلية والقروية، السياحة الثقافية، هذه الرؤية اعتمدت كذلك على واحد المنهجية تشاركية بإبرام اتفاقيات برامج جمهوية مع جميع الشركاء الجهويين والمحليين، هاذ المنهجية التشاركية أخذت طبعا وقت أوفر ولم تنال بالأسف الدعم الكافي من الفرقاء المتعددين ولا حتى السند الكافي بالنسبة للسنوات الأخيرة.

هاذ الإستراتيجية ديال السياحة اللي كانت من أول الإستراتيجيات اللي وضعتها بلادنا، ما بقاش عندها أثر في هاذ السنوات الأخيرة، بدينا كنتكلمو على الإستراتيجيات التنموية الأخرى: المخطط الأخضر ديال الفلاحة، المخطط ديال الطاقات المتجددة، مخططات ديال البنية التحتية وديال بناء (les autoroutes) أما السياحة أصبحت تقريبا صامتة في هاذ السنوات الأخيرة، وهاذ القطاع اللي هو قطاع أفقي اللي كيتطلب تدخل ديال قطاعات أخرى موازية وكيتطلب السند القوي ديال مؤسسة رئاسة الحكومة.

فهذه الوضعية الآن ديال هاذ القطاع، أما بالنسبة للشركات ديال الهندسة السياحية فهي من الأداة ديال الأدوات ديال التنفيل ومواكبة الاستثمار ديال اللي كاين في هاذ القطاع ديال السياحة، احنا مقبلين على

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي في حدود 10 دقائق.

السيد محمد ساجد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

سعيد جدا بالحضور في هذه الجلسة المتميزة الدستورية اللي كنبرهن على النضج ديال الديمقراطية ديالنا، لأننا بدينا كناقشو تقارير من هذا النوع ديال مؤسسة دستورية، اللي أصبحت بدورها كتلعب واحد الدور متميز لمواكبة المشاريع ديالنا، لمواكبة التنمية ديالنا، واللي ما بقاتش واللي لاحظناها أنها ما بقاتش كتص أساسا غير على المراقبة المالية أو المراقبة الإدارية، بل ابدات اليوم كمتشي لتقويم السياسات العمومية والمسائل الإستراتيجية ديال التدبير ديال بلادنا.

فالتوصيات اللي خرجت من هذا التقرير ديال 2015 ديال المجلس الأعلى للحسابات أعطى مؤشرات كبيرة على ما أنجز إيجابيا في بلادنا، وكذلك بعض التوصيات اللي لا بد احنا كقطعنا ناخذوها بعين الاعتبار.

فيما يتعلق بالسياحة في الورقة اللي جاتنا من مجلس المستشارين كتقول خاصنا تنطرقوا غير لإشكالية ديال الشركة ديال الهندسة السياحية اللي هي معروفة ب (SMIT) ولكن أنا كنتظن أن مناقشة هاذ الموضوع ديال السياحة لا بد ما نغتمو هاذ الفرصة باش نتكلمو على السياحة بصفة عامة، السياحة اللي من البداية ديال الستينات من الاستقلال وهي كتنطوي بواحد النوع ديال الأولوية ديال الحكومات المتوالية، نظرا للمؤهلات الطبيعية الضخمة اللي عندنا، نظرا كذلك للدور الاقتصادي الأساسي اللي كتلعبو اليوم السياحة في جميع الاقتصادات ديال العالم، نظرا كذلك للدور اللي تتلعبو في التوازنات المالية، بحيث أن قطاع السياحة يعتبر اليوم من القطاعات الأكثر مردودية بالنسبة للعملة الصعبة، اليوم اللي تندخلو من العملة الصعبة 64 مليار درهم سنويا.

إذن هاذ السياحة كانت دائما من القطاعات الإستراتيجية اللي حظيت بالأهمية وبالاهتمام ديال الحكومات المتوالية، هاذ السياسات بدات، كما قلت، في الستينات وتواصلت بطريقة إرادية أكثر في بداية 2000، حيث أننا نزلنا المخطط الأول ديال 2010 اللي تنزل سنة 2000 بالضبط واللي دمج كذلك المخطط الأزرق المعروف ب (le plan azur) وكذلك ابتداء من 2010 وضعنا رؤية جديدة اللي هي رؤية 2020.

بالنسبة للرؤية ديال 2010 أو ما يسمى بالمخطط الأزرق كان تيرتكز

الانتشار الجغرافي، وقد عملت الوزارة في إطار تدبير الحركة الانتقالية التعليمية هذه السنة على أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار، وللتذكير فتم تقليص عدد 14000 في إطار هاذ الحركة الانتقالية تم تقليص العدد من 14055 مدرسا إلى 2589 واتخذت الوزارة التدابير للحد من هذه الظاهرة في أفق السنتين المقبلتين إن شاء الله.

أما بخصوص الملاحظة المتعلقة لعدم ترشيح الاستغلال، المؤسسة التعليمية خاصة من خلال إغلاق 1092 مؤسسة تعليمية بما في ذلك الفرعيات و9103 حجرة، فتجدر الإشارة إلى أن عددا من هذه المؤسسات التعليمية المغلقة يشمل مجموع المؤسسات التعليمية التي تم إغلاقها منذ عدة سنوات، وليس برسم سنة دراسية واحدة، كما أن حوالي ثلثي هذه المؤسسات عبارة عن فرعيات مدرسية، ومن جهة أخرى تجدر الإشارة أن الأسباب الرئيسية لإغلاق ترجع أساس إلى النقص المسجل في عدد التلاميذ في بعض الأوساط الحضرية وإلى الحركة السكانية. وقد تم حث الأكاديميات الجهوية من خلال مراسلة وزارية على القيام بجرد شامل للحجرات الدراسية الغير الصالحة للاستعمال المتواجدة بالفرعيات المدرسية، وعلى التخلص منها بشكل نهائي، وبخصوص المؤسسات الأخرى الفارغة فالوزارة بصدد التفكير في كيفية استغلالها من خلال مشاريع تربية سيتم تحديدها.

وبخصوص الملاحظة المتعلقة بالاحتفاظ في المؤسسة التعليمية أكثر من 40 تلميذ في القسم، تعمل الوزارة على القضاء على هذه الظاهرة برسم الدخول المدرسي المقبل الذي سيتم تنظيمه وفق المعايير التالية:

30 تلميذ بالقسم كحد أقصى بالنسبة بالسنة الأولى ابتدائي؛

40 تلميذ بالقسم كحد أقصى بباقي المستويات الابتدائي والثانوي؛

أقل من 30 تلميذ بالقسم مشترك وبمستويين فقط، يعني ما غاديش يبقاوا 3 المستويات أو 4 أو 5 أو 6 ابتداء من الدخول المدرسي إن شاء الله.

أما فيما يتعلق بمقاربة الوزارة في تفعيل توصيات واقتراحات المجلس الأعلى للحسابات فهي تتركز على مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتمحور حول ما يلي:

الوزارة بصدد تفعيل برنامج لتأهيل المؤسسات التعليمية والداخلات المدرسية لتحسين ظروف استقبال التلاميذ، ويبلغ عدد المؤسسات المرشحة للتأهيل استعدادا للدخول المدرسي المقبل، إن شاء الله، ما مجموعه 15715 مؤسسة تعليمية؛

كما أنها بصدد إعادة تجهيز الحجرات الدراسية، بما مجموعه 350000 طاولة، 146000 صورة و146500 مكتب للأساتذة، تغطية الخصاص المسجل في الموارد البشرية من خلال توظيف ما يناهز 24000 أستاذة وأستاذ بموجب عقود، حيث تم الانتهاء من العمليات المرتبطة بالتوظيف وانطلقت الدورة الأولى من التكوين الحضوري للمعنيين بالأمر على الصعيد

وضع إستراتيجية جديدة لتفعيل هاذ الاستراتيجيات التي بقت متوقفة، خلق أدوات جديدة لدعم الاستثمار، خلق مدونة خاصة للاستثمار في هاذ القطاع ديال السياحة، خلق كذلك أدوات إنجارية، إضافية بشراكة مع الجهات ديال المملكة، لأن هاذ الرؤية ديال 2020 مركزة بالأساس على هاذ التشارك وعلى هاذ التفاعل ما بين القطاع ديال السياحة المركزي والجهات التي عندها دور كبير كتلعبو في هاذ القطاع ديال التنمية السياحية.

المؤشرات التي كنعرفو اليوم مؤشرات إيجابية، واحنا مقتنعين أننا خاصنا نفعلو أكثر هاذ الدينامكية السياحية ديال بلادنا نظرا للمؤهلات التي عندها، ونظرا للإمكانيات التي خاصنا نجدها اليوم باش نكونوا في المستوى ديال هاذ التحديات ديال هاذ القطاع الحيوي الأساسي لكل واحد فينا خاص يشعر بالمسؤولية في تتبع هاذ القطاع، في مواكبة هاذ القطاع لا على مستوى الحكومة وعلى مستوى البرلمان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأعطي الكلمة لوزارة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في حدود 11 دقيقة، تفضل السيد الوزير.

السيد العربي بنشيخ، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلفا بالتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

الأجوبة التي أتشرف بإعطائها لكم في ما يخص التقرير لمجلس الأعلى للحسابات، والتدابير كذلك التي اتخذتها الوزارة في ما يخص توصيات هاذ التقرير وإعطائكم كذلك بعض الأجوبة في ما يخص التساؤلات التي وضعها السيدات والسادة المستشارين.

بداية أود أن أعبّر لكم عن شكري على برمجة هذه الجلسة المخصصة لمناقشة العرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية بتاريخ 4 يوليوز 2017، وعلى إتاحة هذه الفرصة لتقديم ما تقوم به الوزارة من أجل تفعيل توصيات المجلس الأعلى الموقر الذي نعتبرها مدخلا لتحسين مقاربات اشتغالنا في العديد من المجالات والارتقاء بحكامة المنظومة.

فيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية بخصوص ظروف تهيئ وسير الدخول المدرسي 2016-2017، فبخصوص وجود فائض من المدرسين 14055 مدرس في نفس الوقت الذي تشكو فيه المنظومة من خصاص 16700 مدرسا، فإن جزءا من هذا الفائض مهم الحالات التي يصعب إعادة انتشارها إما لعدم تجانس المواد الذي يوجد فيها الفائض والخصاص أو لصعوبة إعادة

المواكبة والتتبع والتقييم المستمر لملف العتاد الديدانكتيكي تضم في عضويتها المديرية المركزية ذات العلاقة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والعمل على إعداد تقارير سنوية تعرض أهم نقاط القوة ونقاط الضعف وتقتراح البدائل لترفع إلى السيد الوزير؛

الخطوة الرابعة التلخص من المواد الكيماوية، تشكيل لجنة جهوية وإقليمية مختصة يعهد إليها بجرد المواد الكيماوية المتوفرة وشروط تخزينها واتخاذ الإجراءات الضرورية للتخلص من المنتهية صلاحيتها بالتعاون مع المصالح المختصة، وقد تم تأطير هذه العملية بمذكرة وزارية كذلك، كما تم التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والدرك الملكي بشأن توفير الدعم التقني المتخصص من أجل تأمين العمليات المرتبطة بالتخلص من النفايات الكيماوية، وقد قامت جل الأكاديميات الجهوية بإنجاز مختلف المراحل والإجراءات المرتبطة بهذه العملية؛

الخطوة الخامسة مراقبة وتبعية تفعيل التوصيات والاقتراحات، لهذا الغرض ستعمل المفتشية العامة بقطبيها في مستهل الدخول المدرسي المقبل على تبعية وتفعيل التوصيات والاقتراحات الواردة في المذكرة الاستعجالية للمجلس الأعلى للحسابات وتقارير المفتشيتين العاملتين بخصوص تدبير العتاد الديدانكتيكي والمواد الكيماوية، ومن جهة أخرى فقد اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات التأديبية في حق المديرين الذين تثبتت مسؤوليتهم على التجاوزات التي تم رصدها.

فيما يتعلق بالتكوين المهني في مجال التخطيط عرض التكوين فإن الوزارة تعمل على وضع نظام مندمج لتحديد الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للتكوين وبناء عرض التكوين المهني باعتماد منهجية تشاركية يكون فيها المهنيون دور أساسي، وسيوكل للجهات الدور المحوري في إعداد الخريطة الجهوية للعرض الحالي والتوقع للتكوين المهني.

ومن أجل تحسين جاذبية التكوين المهني للشباب فقد تم في بداية سنة 2016 إعداد دورية في شأن تنظيم التوجيه المهني الذي يشمل لأول مرة المسارات المهنية وجميع أسلاك التكوين المهني ولم يعد يقتصر على مستوي التخصص والتأهيل كما كان في السنوات السابقة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، آسف عن المقاطعة نظرا لانهاء الوقت.

الكلمة الأخيرة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يلقيها كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

العديد من الأكاديميات؛

العمل على تطوير وإناء المساطر المرتبطة بطلبات إحداث وإغلاق المؤسسات التعليمية وبتدقيق توطينها بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي تسمح بالتوطين الأنسب والأكثر نجاعة لهذه المؤسسات؛

رابعا العمل على اعتماد التخطيط التربوي المعتمد السنوات لتحديد الحاجيات المستقبلية من الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بالأطر التربوية أو الإدارية، العمل على إعداد منظومة معلوماتية لتدبير وتنوع برامج الدعم الاجتماعي لتحسين فعالية ونجاعة هذا البرنامج؛

كذلك تعزيز صلاحيات الأكاديميات في مجال تدبير الموارد البشرية من خلال إصدار قرارات جديدة لتفويض الاختصاص وتفويض الإضاء، مؤرخة في 28 أبريل 2017، تم بموجبها تمكين مديري الأكاديميات من جميع التصرفات أو الوثائق المتعلقة بالموظفين التابعين لهم ما عدا بعض المساطر ذات الطابع المركزي، كالترقية بالاختيار أو التوظيف أو الترقية عن طريق الامتحان والإلحاق.

أما بخصوص التدابير التي لها طابع إستراتيجي فهي تتعلق أساسا بإرساء نظام معلوماتي مندمج في مجال تدبير الموارد البشرية والخريطة المدرسية وتحسين ظروف إطعام وإيواء ونقل التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي، ومراجعة نظام الاستهداف من برامج الدعم الاجتماعي.

وبخصوص تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بتدبير العتاد الديدانكتيكي والمواد الكيماوية، فمباشرة بعد التوصل بمذكرة الاستعجالية الصادرة عن السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في الموضوع، وضعت الوزارة مقاربة للتدخل تتمحور حول 5 خطوات إجرائية:

الخطوة الأولى التواصل والتقسام، تم عقد لقاءات للتواصل والتقسام حول موضوع مع المصالح المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لأجل تحديد الصيغ المناسبة للأجراء وتفعيل التوصيات واقتراحات المجلس الأعلى للحسابات؛

الخطوة الثانية التأطير الإداري والإجرائي، إصدار مذكرة تأطيرية وإجرائية تحدد التوجيهات العامة المؤطرة لملف تدبير العتاد الديدانكتيكي والمواد الكيماوية وفق منظور يستحضر كل المراحل الأساسية لهذا المجال انطلاقا من تحديد دقيق للحاجيات وضبط وتحسين عملية الاقتناء وتنظيم العمليات المتعلقة بالاستلام والجرد والتوزيع والتخزين للوصول إلى الارتقاء بالاستعمال الأمثل لهذه المعدات وصيانتها والتخلص من المتلاشي منها وفق القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.

كما قامت الوزارة بإعادة مذكرة تفصيلية لمذكرة الإطار إلى جانب تحضير دفتر مساطر تدبير الوسائل التعليمية، كما سيتم خلال الدخول المدرسي المقبل إن شاء الله تحيين صنافه العتاد الديدانكتيكي؛

الخطوة الثالثة المواكبة والتتبع والتقييم، إحداث لجنة وطنية للسهر على

الاستهداف لا المجالي ولا الاجتماعي يعني هما الناس المحتاجين، والناس المحتاجين كيف تتعرفوا كلكم متواجدين أكثر في المجال القروي والجبلي، فإذن من 2000 إلى غاية 2015 اللي جاء في التقرير، هناك الأموال استعملت في مناطق الواحات ومناطق الأركان تبعا لواحد الاتفاقية وقعت أمام صاحب الجلالة في الراشدية، وكذلك استعملت هذه الأموال في الفلاحة التضامنية ولاسيما الأشجار المثمرة، واستعملت كذلك لإنجاز 2000 كلم ديال الطرق والمسالك القروية.

وأخيرا استعملت بجانب التدخلات ديال مخطط المغرب الأخضر، استعملت لمحاربة آثار الجفاف، وتتعرفوا أن الجفاف ولاسيما ديال 2016 هو أصعب جفاف عرفه المغرب، بحيث أنه كان شاملا وكان في جميع المناطق وكان حادا جدا، ولكن بهاذ التدخلات ديال القطاع تم بطبيعة الحال صيانة الماشية بالخصوص، وكذلك المسالك اللي تستعملوها للأشطة الفلاحية، كما كذلك استعملت هاذ المسالك في محاربة آثار الفيضانات اللي عرفها الغرب وعرافها كذلك المناطق الجنوبية.

من الآن فصاعدا نتكلمو على 50 مليار، غادي نعطيكم بعض التوضيحات فيما يخص هاذ 50 مليار، خاصنا نعرفو بأنه هو الصندوق هو تدير فقط أقل من نصف ديال هاذ 50 مليار، بحيث تدير واحد 10.5 ديال المليارات اللي هما ديال التنمية القروية من الآن لمدة 7 سنوات، زد عليها واحد 12.8 ديال مليار كتنجي من القطاعات الحكومية، كيف قلت لكم التجهيز والصحة والتعليم والفلاحة، أما الموارد ديال الجهات والموارد ديال المكتب الوطني ديسال الماء الصالح للشرب والكهرباء والموارد ديسال (L'INDH) هاذ الموارد هاذو كتصرف مباشرة، ولكن في إطار البرنامج المتفق عليه محليا ووطنيا، إذن كنبقاو دائما متشبثين بهذيك المبادئ ديال التشارك و ديال الإلتقائية باش يمكن لنا نزيدو للأمام.

تنظن خذينا الطريق الصحيح الآن في ما يخص هاذ صندوق التنمية القروية، وكنتماو أنه نزيدو في خدمة المواطنين ولاسيما المواطنين المحتاجين أكثر من هاذ التنمية هاذ في المناطق القروية والمناطق الجبلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

شكرا للسادة والسيدات الوزراء والمستشارين البرلمانين على مساهمتكم في هذا النقاش المثر.

ورفعت الجلسة.

ملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

- ماخللة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بعد الإذن دياكم أنا غادي نطرق لجوج نقط اللي جات في التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، أولا في ما يخص الحكامة ديال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وثانيا في ما يخص تدير المصاريف ديال هاذ الصندوق.

أولا، في النقطة ديال الحكامة، هاذ الصندوق هذا مر بمراحل عدة من 2005 بطبيعة الحال إلى 2015، يعني الفترة اللي كيشملها التقرير، إلى غاية 2008 هناك مصالح ديال رئاسة الحكومة اللي كانت كتقوم بتخصيص حصة ديال 60% لوزارة الفلاحة و40% لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، بعد 2012 تمت مباشرة اقتراح سياسة التنمية القروية من طرف وزارة الفلاحة، آنذاك الحكامة يعني تحسنت شيئا ما بإخراج للوجود لجنة بين وزارة اللي تهتم بهاذ الموضوع هذا وكذلك المديرية المكلفة بالتنمية القروية بوزارة الفلاحة، ولكن يعني تماشيا مع توصيات ديال القاضيات والقضاة ديال المجلس الأعلى للحسابات وكذلك تراكنا للتجارب اللي وزارة الفلاحة في هاذ الميدان كان تغيير جذري في ما يخص الحكامة ابتداء من 2016، ولاسيما طبقا للقانون المالي ديال هذيك السنة اللي عطت التنسيق لوزير الفلاحة في ما يخص تدير الموارد ديال صندوق التنمية البشرية.

إذن هاذ الحكامة تغيرت تغيير آخر وأخذت واحد المقاربة جديدة جدا، بحيث لأنه تبيكون البرامج كتنصدر جمويا بشراكة ديال الجميع، هناك كذلك ما يمكن لي نثير الانتباه أنه كايه نقطتين أساسيتين في هاذ التدير:

أولا، كما جاء في التوصيات ديال المجلس، التشارك بطبيعة الحال كين التشارك ديال الوزارات المعنية يعني وزارة التعليم، وزارة الصحة، وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة، زيادة على صندوق التنمية القروية وكذلك 40% ديال المساهمة ديال المجالس الجهوية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمبادرة للتنمية البشرية، يعني هاذو كلهم تيلتقيوا في هاذ البرامج اللي تتخضع لواحد الإلتقائية، هذا المبدأ الثاني وتتم التوافق عيما محليا ثم آنذاك تيجيو البرامج على الصعيد الوطني لتثمينها وإلى كان شي تحكيم معين تبيكون على صعيد هاذ اللجنة هاذي الوطنية وتنطلق من طبيعة الحال المشاريع فيما بعد، وبالتالي تنظنو احنايا المسؤولين على القطاع، أننا استجبنا للتوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، هذا إذن فيما يخص الحكامة.

فيما يخص تدير الموارد، يعني تيجي كثير بأنه هو الموارد غير مستعملة، وهذا غير صحيح، وغادي نعطيكم الأرقام يعني من 2008 إلى 2016 هناك 6.4 ديال الملايير ديال الدراهم اللي هي توصل بها الصندوق عوض 8.3 المتوقعة، وبالتالي تشوفوا بان تقريبا 25% ديال الاعتمادات ما توصل بها الصندوق، وبالتالي ما يمكنش يتقال لنا راكم ما استعملتوش هاذ الموارد هاذو لصالح الفئات المستهدفة، إذن 25 مشات، اللي يمكن لي نقول لكم إلى أفق 2014 جميع الإعتمادات تصرفات، وتصرفات يعني، أنا غادي نقول لكم فاش بالضبط؟

أولا في مواجهة الهشاشة في العالم القروي بصفة عامة، يعني هاذ

المتدخل في صلاحيات السلطة القضائية، ولأجل الإنصاف كذلك، فإن البرلمان لا يتوفر على الوسائل القانونية والبشرية والمادية لتقييم تقارير المجلس الأعلى للحسابات بل له أن يستأنس بها ويطلع عليها ويستعين بها في ممارسة أدواره الدستورية في المساءلة والمراقبة على تدبير الشأن العام الوطني والمحلي.

فإننا، في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي والتزاما بهذه المتعضيات، نكتفي بالتنويه بمضامين التقرير، ونوه أيضا بمضامين العرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية أمام البرلمان طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور. وإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نعتبر هذه المناقشة محطة دستورية تكرر مبدأ ربط المسؤولية بالحاسبة كما نصت عليه فقرات الدستور، كما نعتبرها وقفة تأمل حقيقية وعميقة تتاح أمام المؤسسة التشريعية للاطلاع على عمل المجلس الأعلى للحسابات، ومن خلال ذلك توفير المعطيات الضرورية أمام البرلمان لممارسة دوره الرقابي والتقييمي لتدبير الشأن العام الوطني والمحلي، من خلال الاطلاع على النتائج والملاحظات التي خلصت إليها محمات المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية، وهي الخلاصات التي نعتبرها ذات أهمية كبيرة في تحسين وترشيد التدبير العمومي.

ولابد أن نسجل منذ البداية أن حصيلة أشغال المجلس الأعلى للحسابات تعتبر جد إيجابية جدا، بما في ذلك من نتائج محمات المجالس الجهوية، بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي يواجهها المجلس من حيث اتساع مجالات وتعدد وكثرة المؤسسات الوطنية والجهوية المشمولة بالرقابة ونقص الموارد البشرية ومحدودية الموارد المالية للمجلس، مما يجعل السيد الرئيس الأول للمجلس وكل القضاة العاملين به أمام محمات صعبة وشاقة ومجهودات مضنية، وهذا ما يستدعي في هذه المناسبة الإلحاح على تقوية وتعزيز دور المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية بتوفير الإمكانيات البشرية والمالية، لتمكينه من إنجاز مهامه والقيام بدوره ضمن مؤسسات الحكامة.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نحن كبرلمان وبمنطوق الفقرة الأخيرة من الفصل الثامن والأربعون بعد المائة من الدستور، ناقش عرض السيد الرئيس الأول للمجلس، عن أعمال المجلس ولا يحق لنا دستوريا مناقشة مضامين التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات، ولا يحق لنا الغوص في مضمون التقارير، فللمجلس الأعلى الحق في اتخاذ القرارات بشأنها أن شأن المخالفات المثبتة أو إحالتها على وزير العدل في حالة الأفعال التي تستوجب عقوبات جنائية.

ولأجله فإن دورنا محدد دستوريا في مناقشة العرض وليس مضامين التقارير، وهذا ما نعتبره عين العقل حتى لا يتحول البرلمان من دور الرقابة على السلطة التنفيذية إلى دور الموجه لمؤسسات الرقابة والحكامة أو